البنك العربي المتحد ش.م.ع

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

البنك العربي المتحد ش.م.ع

البيانات المالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	الصفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	١ - ٧
بيان المركز المالي	٨
بيان الدخل	٩
بيان الدخل الشامل	١٠
بيان التدفقات النقدية	١١
بيان التغيرات في حقوق الملكية	١٢
إيضاحات حول البيانات المالية	١٣ – ٧١

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في البنك العربي المتحد ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

رأينا

برأينا، تعبّر البيانات المالية بشكل عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للبنك العربي المتحد ش.م.ع ("البنك") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تشمل البيانات المالية للبنك ما يلي:

- بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.
- بيان الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة *مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية* المدرجة ضمن تقريرنا.

نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي نبديه بناءً على عملية التدقيق.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن البنك وفقاً للقواعد الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولي للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

برايس ووتر هاوس كوبرز (فرع دبي)، رخصة رقم ٢٠٢٤٥١
إعمار سكوير، مبنى رقم ٤، الطابق الثامن، ص.ب ١١٩٨٧، دبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٣١٠٠ ٣٠٤ ٤ (٠) ٩٧١+، فاكس: ٩١٥٠ ٣٤٦ ٤ (٠) ٩٧١+، www.pwc.com/me

دوجلاس وسيبوي وراسي سرخيل وخالد فاخوري ومحمد أمورتو مسجلون في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات كمدققي حسابات مقيدين

منهجنا في التدقيق

أمور التدقيق الرئيسية	• قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعتها الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضا إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية التدقيق بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل البنك، والإجراءات والضوابط المحاسبية، وقطاع العمل لدى البنك.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

دخل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" حيز التنفيذ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨، وحل محل معظم التوجيهات الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ - "الأدوات المالية".

وعلى وجه التحديد تم استبدال نموذج انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ مع نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. قام البنك بتطبيق المرحلة الأخيرة من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨. وقد أدى تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى زيادة في مخصص الانخفاض في القيمة بمقدار ٣٣٠ مليون درهم، والتي تم الاعتراف بها كتعديل على الأرباح المحتجزة بتاريخ ١ يناير ٢٠١٨. وعند التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، قامت الإدارة بتقييم وإدراج المعلومات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

ويقوم البنك بتطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل.

كما يمارس البنك أحكاماً هامة وبضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحافظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل.

لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند فحص مدى الخسائر الائتمانية المتوقعة في البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

- اختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- وبالنسبة إلى عينة التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تطبيق البنك لمعايير التصنيف في المراحل.
- قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية:
  - الإطار المفاهيمي المستخدم لتطوير سياسة الانخفاض في القيمة لدى البنك في سياق التزامه مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.
  - منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عن التعثر لفئات الأدوات المالية لدى البنك.
  - معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- وبالنسبة إلى عينة التعرضات، قمنا بالتحقق من مدى ملاءمة تحديد التعرض الناتج عن التعثر، بما في ذلك النظر في دفعات السداد والضمان.

وفيما يتعلق بمحفظة المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملاءمة افتراضات وضع المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس الخطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم تكوين رأي مستقل حول مستويات المخصصات المعترف بها استنادا إلى المعلومات المفصلة عن القروض والطرف المقابل في ملف الائتمان.

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، يضع البنك أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان. تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى البنك وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الإيضاح ٣-١٤ من البيانات المالية الموحدة. يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية لأن البنك يطبق أحكاماً هامة ويضع عدداً من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى البنك.	◄ وقد قمنا بتقييم إفصاحات البيانات المالية لضمان التزامها بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

المعلومات الأخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، وتقرير رئيس مجلس الإدارة، وتقرير الحوكمة والأداء المالي، الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ (ولكنها لا تشمل البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات بشأنها).

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا - بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات - إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. ليس لدينا شيء للإبلاغ عنه في هذا الشأن.

وإذا توصلنا، عند قراءة تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة والأداء المالي، إلى وجود أخطاء جوهرية فيها، فإننا ملزمون بإبلاغ هذا الأمر إلى القائمين على الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في عمله التجاري والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية البنك أو وقف أنشطته أو لم يكن لديها أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعد التأكيد المعقول مستوىً عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. ويمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ او التزوير او الحذف المتعمد او التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع البنك إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية ونسقها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل البنك لإبداء رأي حول البيانات المالية. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على البنك والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

كما نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقررين ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبلغهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، وسبل الحماية منها إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمر ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في البنك العربي المتحد ش.م.ع (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة٢٠١٥ ، نفيدكم بما يلي:

(١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

(٢) أن البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية وفقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥.

(٣) أن البنك قد احتفظ بدفاتر محاسبية سليمة.

(٤) أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للبنك.

(٥) أن الإيضاح رقم (٩) من البيانات المالية يفصح عن الأسهم المشتراة من قبل البنك خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

(٦) أن الإيضاح رقم (٢٤) من البيانات المالية يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.

(٧) أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البنك قد خالف خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أياً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، أو فيما يتعلق بالبنك، ونظامه الأساسي بشكل يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

(٨) أن الإيضاح رقم (٣١) من البيانات المالية يبين المساهمة الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (١١٤) من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة٢٠١٨ ، نفيدكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برايس ووترهاوس كوبرز
٢١ فبراير ٢٠١٩

جاك فاخوري
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٣٧٩
المكان: دبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاحات	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف درهم	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٦	١,٨٩٠,٧٦٧	٢,٠١٦,٦٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	٧	٥٢٠,١٧٢	٤١٣,٥٢٨
قروض وسلفيات	٨	١٢,٧٥٩,١٠١	١٣,١٢٨,٣٤٧
استثمارات	٩	٣,٨٢٤,١٣٤	٣,٤١٣,٤٣٦
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	١٠	٥٧٨,٣٥٥	٥٨٩,٩٦٠
موجودات أخرى	١١	٩٣٨,٤٨٨	١,١٧٦,٨٠١
مجموع الموجودات		**٢٠,٥١١,٠١٧**	**٢٠,٧٣٨,٧٠٠**
المطلوبات وحقوق الملكية المساهمين			
المطلوبات			
مبالغ مستحقة للبنوك	١٢	٢,١٥١,٤٤٨	١,٥٤٣,٨٩٠
ودائع العملاء	١٣	١٤,٠٣٨,٩٥٩	١٥,٠٤٩,٩١٧
قروض متوسطة الأجل	١٤	٩٥٤,٨٥٠	٨٤٤,٦٢٩
مطلوبات أخرى	١٥	٨٣٦,٣٠٠	١,١٣٥,٦٣٤
مجموع المطلوبات		**١٧,٩٨١,٥٥٧**	**١٨,٥٧٤,٠٧٠**
حقوق الملكية للمساهمين			
رأس المال	١٦	٢,٠٦٢,٥٥٠	١,٣٧٥,٠٣٣
احتياطي خاص	١٦	٤٢٢,١١٦	٤١٤,٣٩٣
احتياطي قانوني	١٦	٥٠٤,٦٧١	٤٩٦,٩٤٨
احتياطي عام	١٦	٩,٣١١	٩,٣١١
احتياطي إعادة التقييم	١٦	٥٩٣	٦٣٢
تغيرات متراكمة في القيم العادلة		(٤٢,٨٥٥)	٢٢,٢٥٣
خسائر متراكمة		(٤٢٦,٩٢٦)	(١٥٣,٩٤٠)
صافي حقوق الملكية للمساهمين		**٢,٥٢٩,٤٦٠**	**٢,١٦٤,٦٣٠**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية المساهمين		**٢٠,٥١١,٠١٧**	**٢٠,٧٣٨,٧٠٠**

تم اعتماد هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٩ ووقعها بالنيابة عن المجلس:

الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي
رئيس مجلس الإدارة

محمد بن عبد الله النعيمي
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ الى ٣١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاحات	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف درهم	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ألف درهم
إيرادات الفوائد	١٧	٩٣٣,٠٦٨	٨٤٢,٦٥٢
مصاريف الفوائد	١٨	(٤٤٤,٨٤١)	(٣٥٣,٢١١)
صافي إيرادات الفوائد		**٤٨٨,٢٢٧**	**٤٨٩,٤٤١**
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	١٩	٧٦,٢٩٧	١٠٥,٩٨٠
إيرادات الصرف الأجنبي	٢٠	٢٩,٥٣١	٣٩,٥٩٣
إيرادات تشغيلية أخرى	٢١	٥٣,٤١٦	٤٢,٠٧٤
مجموع الإيرادات التشغيلية		**٦٤٧,٤٧١**	**٦٧٧,٠٨٨**
مصاريف منافع الموظفين		(٢١٨,٠٣١)	(٢١٥,٠٤١)
الاستهلاك	١٠	(٢٩,٣٥٧)	(٣٥,٧٤٩)
مصاريف تشغيلية أخرى	٢٢	(٨٠,٩٦١)	(١١٩,٦٧٨)
مجموع المصاريف التشغيلية		**(٣٢٨,٣٤٩)**	(٣٧٠,٤٦٨)
الأرباح قبل خسائر انخفاض القيمة		**٣١٩,١٢٢**	**٣٠٦,٦٢٠**
صافي خسائر انخفاض القيمة		**(٢٤١,٨٩٥)**	(٢٨٩,٢٧٧)
صافي أرباح السنة		**٧٧,٢٢٧**	١٧,٣٤٣
ربحية السهم (الأساسية والمخفضة بالدرهم)	٢٣	**٠,٠٤**	٠,٠١

بيان الدخل الشامل
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
صافي أرباح السنة	٧٧,٢٢٧	١٧,٣٤٣
الدخل الشامل الآخر		
بنود مُعاد تصنيفها أو قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل		
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٨١,٤٠٦)	-
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - مُعاد تصنيفها إلى بيان الدخل	(٢,٠٨٥)	-
استثمارات متاحة للبيع:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	-	٣٥,٨٧٤
استثمارات متاحة للبيع - مُعاد تصنيفها إلى بيان الدخل	-	٢٤,٦٩٦
	(٨٣,٤٩١)	٦٠,٥٧٠
مجموع (الخسائر) / الأرباح الشاملة للسنة	(٦,٢٦٤)	٧٧,٩١٣

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاحات	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
الأنشطة التشغيلية			
صافي أرباح السنة		٧٧,٢٢٧	١٧,٣٤٣
تعديلات لـ:			
الاستهلاك	١٠	٢٩,٣٥٧	٣٥,٧٤٩
خسارة من حذف ممتلكات ومعدات	١٠	٤,٠٤٤	٥,٠٠٠
ربح من التأمين وبيع ممتلكات ومعدات		(٣٠١)	(٥,٢٤٧)
صافي خسائر انخفاض القيمة	٨	٢٤١,٨٩٥	٢٨٩,٢٧٧
إطفاء علاوة مدفوعة على استثمارات		٣٣,٣٢٨	٣٨,٥٧٥
صافي خسارة القيمة العادلة من استبعاد استثمارات		٢,٧٨٩	٨,٣٩٦
ربح غير محقق من استثمارات	٩	(٤٠)	(١,٤٦٦)
الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٣٨٨,٢٩٩	٣٨٧,٦٢٧
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
قروض وسلفيات		(١٢٤,٩٤٩)	(٣٢٧,٧٩٢)
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تستحق بعد ثلاثة أشهر		(٦٦,٩١٠)	٣٠٧,٢٢٥
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى بعد ثلاثة أشهر		-	١٢٥,٠٠٠
هامش نقدي محتفظ به لدى بنوك نظيرة مقابل قروض ومعاملات مشتقة	٦	١٣,٢٥٧	٢,٨٤٢
موجودات أخرى	١١	٢٢٠,٧٨٥	(٤٤,٧٧١)
مبالغ مستحقة للبنوك بعد ثلاثة أشهر		٣٨٦,٢٧٤	١١٩,٣٧٩
ودائع العملاء	١٣	(١,٠٢٠,٨٩٧)	(٤٨٨,٠٩٨)
مطلوبات أخرى	١٥	(٣٣٨,٢٨٧)	١٥٠,٦٨٥
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		(٥٤٢,٤٢٨)	٢٣٢,٠٩٧
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	١٠	(٢١,٧٩٣)	(٤٧,٤٦٢)
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات		-	١,٣٢٥
متحصلات من مطالبات التأمين		٣٠١	٥,٠٠٠
شراء استثمارات		(٢,١٧٣,٤٣٣)	(٢,١٦٨,٣٣٤)
متحصلات من استرداد / بيع استثمارات		١,٦٣٧,٤٣٩	٢,٠٦١,٣٤٠
متحصلات من إغلاق شركة تابعة		١٠,٢٣٨	-
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٥٤٧,٢٤٨)	(١٤٨,١٣١)
الأنشطة التمويلية			
زيادة في رأس المال العادي من إصدار الأسهم	٢٣	٦٨٧,٥١٧	-
صافي المتحصلات من/ (سداد) قروض متوسطة الأجل		١١٠,٢٢١	(٦٧٩,٣٧٦)
تكلفة إصدار الأسهم		(٢,٢١٦)	-
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		٧٩٥,٥٢٢	(٦٧٩,٣٧٦)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		(٢٩٤,١٥٤)	(٥٩٥,٤١٠)
النقد وما في حكمه في ١ يناير		١,٠٣٦,٠٦٧	١,٦٣١,٤٧٧
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر		٧٤١,٩١٣	١,٠٣٦,٠٦٧

يشمل النقد وما في حكمه المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:

نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٠١٢,٥١٥	١,٢٠٥,٢٨٦
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	٥١٢,٢٠٣	٣٩٢,٣٠٢
مبالغ مستحقة إلى البنوك	(٧٨٢,٨٠٥)	(٥٦١,٥٢١)
	٧٤١,٩١٣	١,٠٣٦,٠٦٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	رأس المال ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي عام ألف درهم	احتياطي إعادة التقييم ألف درهم	التغيرات في القيمة العادلة ألف درهم	خسائر متراكمة ألف درهم	المجموع ألف درهم
في ١ يناير ٢٠١٧	١,٣٧٥,٠٣٣	٤١٢,٦٥٩	٤٩٥,٢١٤	٩,٣١١	٦٧٣	(٣٨,٣١٧)	(١٦٧,٨٥٦)	٢,٠٨٦,٧١٧
أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	١٧,٣٤٣	١٧,٣٤٣
الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	٦٠,٥٧٠	-	٦٠,٥٧٠
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	-	٦٠,٥٧٠	١٧,٣٤٣	٧٧,٩١٣
تحويل استهلاك الأرض والمباني	-	-	-	-	(٤١)	-	٤١	-
تحويل إلى الاحتياطي الخاص	-	١,٧٣٤	-	-	-	-	(١,٧٣٤)	-
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	١,٧٣٤	-	-	-	(١,٧٣٤)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١,٣٧٥,٠٣٣	٤١٤,٣٩٣	٤٩٦,٩٤٨	٩,٣١١	٦٣٢	٢٢,٢٥٣	(١٥٣,٩٤٠)	٢,١٦٤,٦٣٠
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨	-	-	-	-	-	١٥,٩١٢	(٣٣٠,١١٩)	(٣١٤,٢٠٧)
الرصيد المعاد بيانه في ١ يناير ٢٠١٨	١,٣٧٥,٠٣٣	٤١٤,٣٩٣	٤٩٦,٩٤٨	٩,٣١١	٦٣٢	٣٨,١٦٥	(٤٨٤,٠٥٩)	١,٨٥٠,٤٢٣
أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	٧٧,٢٢٧	٧٧,٢٢٧
الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	-	(٨٣,٤٩١)	-	(٨٣,٤٩١)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	-	(٨٣,٤٩١)	٧٧,٢٢٧	(٦,٢٦٤)
إصدار أسهم (إيضاح ٢٣)	٦٨٧,٥١٧	-	-	-	-	-	-	٦٨٧,٥١٧
تكلفة إصدار الأسهم	-	-	-	-	-	-	(٢,٢١٦)	(٢,٢١٦)
تحويل استهلاك الأرض والمباني	-	-	-	-	(٣٩)	-	٣٩	-
تحويل إلى الاحتياطي الخاص	-	٧,٧٢٣	-	-	-	-	(٧,٧٢٣)	-
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	-	-	٧,٧٢٣	-	-	-	(٧,٧٢٣)	-
خسارة من بيع حقوق ملكية معاد تصنيفها	-	-	-	-	-	٢,٤٧١	(٢,٤٧١)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٠٦٢,٥٥٠	٤٢٢,١١٦	٥٠٤,٦٧١	٩,٣١١	٥٩٣	(٤٢,٨٥٥)	(٤٢٦,٩٢٦)	٢,٥٢٩,٤٦٠

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣١ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١ التأسيس والأنشطة

تأسس البنك العربي المتحد ش.م.ع ("البنك") في عام ١٩٧٥ كشركة مساهمة خاصة في إمارة الشارقة. وقد قام البنك بتغيير شكله القانوني إلى شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة في عام ١٩٨٢ بموجب المرسوم الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة، وتم تسجيل البنك كشركة مساهمة عامة وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). يقع مكتب البنك المسجل في إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، وعنوانه ص. ب. ٢٥٠٢٢، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

يتمثل نشاط البنك في مزاولة الأعمال البنكية التجارية من خلال مكاتبه وفروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يزاول البنك العمليات المصرفية الإسلامية من خلال أقسام الخدمات المصرفية الإسلامية المتواجدة في فروع مختارة.

استثمار في شركة تابعة

في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١، تم تأسيس شركة الصدارة للاستثمار كشركة استثمار من قبل البنك. بدأت شركة الصدارة للاستثمار ("الشركة التابعة") عملياتها في ٣ مايو ٢٠١٢ عند تقديم رأس المال للشركة التابعة (١٠٠ سهم بقيمة ٣,٠٠٠ درهم للسهم الواحد بإجمالي قدره ٣٠٠,٠٠٠ درهم). تم تأسيس الشركة كشركة تابعة مملوكة بالكامل للبنك. يشار إلى البنك وشركته التابعة معاً باسم "المجموعة". يتمثل النشاط الرئيسي للشركة التابعة في القيام باستثمارات مالية لصالحها والاستثمار في مشاريع تجارية وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية.

قررت الإدارة بعد مراجعتها الداخلية بأن تقوم بتصفية الشركة التابعة كونها لا تعد أساسية في استراتيجية تحول المجموعة. ونتيجة لذلك، تم حل الشركة التابعة السابقة في يناير ٢٠١٨. لم تقم الشركة التابعة بأي عمليات خلال السنة ولم يكن هناك أي أرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تشمل البيانات المالية الحالية نتائج البنك على أساس مستقل. ويستمر عرض البيانات المالية المقارنة على أساس موحد.

٢ أساس الإعداد

بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة. دخل القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ ("قانون الشركات التجارية") حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من يوليو لعام ٢٠١٥ ويخضع البنك لأحكامه. وقد قام البنك بتقييم ودراسة أحكام قانون الشركات التجارية وتأكد من التزامه به.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

٣-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٣-١-١ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨

المعيار الدولي للتقارير المالية	عنوان المعيار	يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار المحاسبي الدولي رقم ١	عرض البيانات المالية (مبادرة الإفصاح)	١ يناير ٢٠١٨
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	الأدوات المالية	١ يناير ٢٠١٨
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٠	البيانات المالية الموحدة	١ يناير ٢٠١٨
المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	١ يناير ٢٠١٨
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧	الأدوات المالية: الإفصاحات*	١ يناير ٢٠١٨
المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩	منافع الموظفين*	١ يناير ٢٠١٨
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥	الإيرادات من العقود مع العملاء	١ يناير ٢٠١٨
المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٤	التقارير المالية المرحلية*	١ يناير ٢٠١٨

* تمثل هذه المعايير التحسينات السنوية الصادرة لفترة التقارير المالية ٢٠١٢ - ٢٠١٤ والتي بموجبها تم تعديل المعايير سالفة الذكر.

بخلاف المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي ٩ و٧، ليس هناك أي تأثير جوهري لهذه التعديلات على البيانات المالية للبنك.

لا توجد أي معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية كانت سارية للمرة الأولى على السنة المالية التي بدأت في ١ يناير ٢٠١٨ وكان من الممكن أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٣-١-١ المعايير والتعديلات والتفسيرات السارية على الفترة المحاسبية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في يوليو ٢٠١٤ مع تاريخ انتقال في ١ يناير ٢٠١٨، مما أدى إلى تغييرات في السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المدرجة سابقا في البيانات المالية. لم يقم البنك بشكل مبكر بتطبيق أي عنصر من عناصر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الفترات السابقة.

أدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى تغييرات في السياسات المحاسبية لإدراج وتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية. وفيما يلي ملخص التغييرات الأساسية للسياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ثلاث فئات تصنيف رئيسية للموجودات المالية: مقاسة بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد التصنيف على نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الأصل المالي وتدفقاته النقدية التعاقدية. ويلغي المعيار فئات المحتفظ بها لحين الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تعامل المشتقات الضمنية في العقود حيث يكون أساس العقد أصلاً مالياً كمشتقات منفصلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر ذات علاقة وثيقة بتلك الخاصة بالعقد الأساسي ولا يتم تحميل العقد الأساسي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد. يتم قياس هذه المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

يحتفظ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بشكل كبير بالمتطلبات الحالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ لتصنيف المطلوبات المالية. مع ذلك، وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ تم إدراج كافة التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المصنفة ضمن خيار القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، بينما يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ كما يلي:

- يتم عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة والذي يعزى إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك المطلوبات في الدخل الشامل الآخر.
- يتم عرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

تحتوي الأقسام التالية على شرح لكيفية تصنيف البنك للموجودات والمطلوبات المالية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ طريقة "انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة" المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ مع طريقة "الخسارة الائتمانية المتوقعة". بالإضافة إلى الموجودات المالية، يطبق نموذج الانخفاض الجديد أيضًا على بعض التزامات القروض وعقود الضمان المالي ولكن ليس على استثمارات الأسهم.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بوقت أسبق مما هون منصوص عليه في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩. تحتوي الأقسام التالية على شرح لكيفية تطبيق البنك لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لانخفاض القيمة.

التحول

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي، باستثناء ما هو مبين أدناه.

- لم يتم إجراء أي تعديل على فترات المقارنة. يتم إدراج الفروق بين القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المحتجزة كما في ١ يناير ٢٠١٨. وعليه، لا تعكس المعلومات المعروضة لعام ٢٠١٧ متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ولذلك لا يمكن مقارنتها مع المعلومات المعروضة لعام ٢٠١٨ بموجب هذا المعيار.
- وقد أجريت التقييمات التالية على أساس الوقائع والظروف السائدة في تاريخ التطبيق المبدئي.
  - تحديد النموذج التجاري الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالأصل المالي.
  - تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ بها لغرض المتاجرة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- إذا كان للموجودات المالية مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يستمر البنك في تقييم فيما إذا كانت هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمانمنذ التطبيق المبدئي.
- على النحو المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، قرر البنك استمرار تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تابع)

٣-١-٢ المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه على الفترة المحاسبية للبنك التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٨ ولم يتم تطبيقها بشكل مبكر

المعيار الدولي للتقارير المالية	عنوان المعيار	يسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦	عقود الإيجار طبيعة التغير - بموجب المعيار، يتم إدراج أصل (حق استخدام البند المستأجر) والتزام مالي لدفع الإيجارات. ويستثنى فقط من ذلك عقود الإيجار منخفضة القيمة وقصيرة الأجل. التأثير - كما في تاريخ التقرير، لدى البنك التزامات عقود إيجار تشغيلية غير قابلة للإلغاء بقيمة ١٥,٢ مليون درهم. ومن هذه الالتزامات حوالي ١,١ مليون درهم تتعلق بعقود إيجار منخفضة القيمة وقصيرة الأجل، والتي سيتم إدراجها كمصروف بطريقة القسط الثابت في بيان الدخل. وبالنسبة لالتزامات عقود الإيجار المتبقية، يتوقع البنك إدراج حق استخدام موجودات بقيمة ما يقارب ٣٢,٨مليون درهم في ١ يناير٢٠١٩ ، ومطلوبات إيجار بقيمة ٢٥,٣ مليون درهم (بعد تعديلات على الدفعات المقدمة ودفعات الإيجار المستحقة المدرجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨). كما يتوقع البنك انخفاض الربح بعد الضريبة بحوالي ٤,٤ مليون درهم لعام ٢٠١٩ كنتيجة لتطبيق القواعد الجديدة. ستزيد التدفقات النقدية التشغيلية وتمويل التدفقات النقدية بما يقارب ٦,١ مليون درهم حيث يتم تصنيف سداد الجزء الأساسي من مطلوبات الإيجار كتدفقات نقدية من أنشطة التمويل. إن أنشطة البنك كمؤجر ليست جوهرية وبالتالي لا يتوقع البنك أي تأثير جوهري على البيانات المالية. ومع ذلك، فإن بعض الإفصاحات الإضافية ستكون مطلوبة العام المقبل. تاريخ التطبيق - سيطبق البنك هذا المعيار من تاريخ اعتماده الإلزامي بتاريخ ١ يناير ٢٠١٩. ينوي البنك تطبيق أسلوب الانتقال المبسط ولن يجري أي تعديل على المبالغ المقارنة للسنة السابقة للتطبيق الأول. سيتم قياس حق استخدام الأصل لعقود إيجار العقارات في المرحلة الانتقالية كما لو كانت القواعد الجديدة مطبقة دائما. سيتم قياس جميع موجودات حق الاستخدام الأخرى بمبالغ الإيجار عند التطبيق (معدلة بأي مصاريف إيجار مدفوعة مسبقًا أو مستحقة).	١ يناير ٢٠١٩

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية أو تعديلات على المعايير المنشورة أو التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التي قد تم إصدارها ولكن لم يتم تطبيقها للمرة الأولى على السنة المالية للبنك التي بدأت في ١ يناير ٢٠١٨ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على المعلومات المالية للبنك.

٣-٢ أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية للبنك طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء ما يلي:

- الأدوات المالية المشتقة وتقاس بالقيمة العادلة.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تطبق من ١ يناير ٢٠١٨) وتقاس بالقيمة العادلة.
- موجودات مالية متاحة للبيع (تطبق قبل ١ يناير ٢٠١٨) وتقاس بالقيمة العادلة.
- الاستثمارات العقارية وتقاس بالقيمة العادلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

إن البيانات المالية معروضة بدرهم الإمارات العربية المتحدة وهو عملة العرض للبنك والعملة الوظيفية للبنك (وشركته التابعة). لقد تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف درهم (ألف درهم) باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

٤-٣ أساس التوحيد

تم إعداد البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على أساس مستقل منذ أن تم حل شركته التابعة السابقة في يناير ٢٠١٨. تمثل أرقام المقارنة للسنة السابقة المعلومات المالية الموحدة وتضم البيانات المالية للبنك وشركته التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (يشار إليهما مجتمعين باسم "المجموعة"). تم توحيد الشركة التابعة التالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الاسم	*الوضع القانوني*	*الملكية النفعية*	*بلد التأسيس*	*الأنشطة الرئيسية*
شركة الصدارة للاستثمار	شركة ذات مسؤولية محدودة	١٠٠%	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الاستثمارات وخدمات استشارات الاستثمار

الشركات التابعة هي الشركات المستثمر فيها التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على شركة مستثمر فيها عندما تكون معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوقاً نتيجة مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل اعتباراً من تاريخ الاستحواذ أو التأسيس، وهو التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة على حق السيطرة، على أن يستمر هذا التوحيد حتى تاريخ فقدان السيطرة. يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس فترة التقرير الخاصة المنشأة الأم باستخدام نفس السياسات المحاسبية. يتم تعديل السياسات المحاسبية للشركات التابعة عند الضرورة بما يضمن اتساقها مع السياسات المطبقة من قبل المجموعة. إن جميع الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المحققة وتوزيعات الأرباح الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة يتم حذفها بالكامل.

٥-٣ الأدوات المالية

الأداة المالية هي عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. جميع الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي هي أدوات مالية باستثناء الممتلكات والمعدات والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ والمبالغ المدفوعة مقدماً ومخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحقوق الملكية للمساهمين.

١-٥-٣ التصنيف

السياسات المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨

عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي على أنه مقاس بأي مما يلي:

- التكلفة المطفأة.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

فيما يلي توضيح لمتطلبات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية.

أدوات الدين

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسندات الحكومية وسندات الشركات والذمم الذمم المدينة التجارية المشتراة من العملاء في ترتيبات شراء دبون دون حق الرجوع.

يستند التصنيف على النموذج التجاري لدى البنك لإدارة الموجودات المالية وسمات التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأدوات المالية (تابع)

٣-٥-١ التصنيف (تابع)

السياسات المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ (تابع)

أدوات الدين (تابع)

بناءً على هذه العوامل، يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين الخاصة به إلى واحدة من فئات القياس الثلاث:

- التكلفة المطفأة: يقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة المدرجة والمقاسة كما هو مبين في الإيضاح ٣-٥-١٤ ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لجمع التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد. ويقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم تحويل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء عند تسجيل أرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم تسجيلها في بيان الدخل. وعندما يتم استبعاد الموجودات المالية، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة. ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "إيرادات الفوائد" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءا من علاقة التحوط ضمن حساب الربح أو الخسارة وتعرض في بيان الربح أو الخسارة في الفترة التي تنشأ فيها.

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف البنك هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

عندما يحتفظ نموذج العمل بموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية أو لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل فقط دفعات للمبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية وفوائدها"). عند إجراء هذا التقييم، يقوم البنك بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الفائدة تشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتماشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يقوم البنك بإعادة تصنيف استثمارات الدين عندما، وفقط عندما، يتغير نموذج أعماله لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال السنة.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي أدوات تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تحتوي على التزام تعاقدي بالدفع والتي تعد دليلاً على الفوائد المتبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة.

يقاس الاستثمار في أدوات حقوق الملكية غير المحتفظ به لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. في مثل هذه الحالات، لا يتم تحويل المبالغ المعروضة في الدخل الشامل لاحقًا إلى الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف. يتم إثبات توزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة ما لم تكن توزيعات الأرباح تمثل بوضوح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار.

يتم تصنيف كافة الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأدوات المالية (تابع)

٣-٥-١ التصنيف (تابع)

فيما يلي ملخص التغيرات الرئيسية للبنك:

- تم حذف فئات الموجودات المالية المتاحة للبيع.
- تم طرح فئة موجودات جديدة يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وينطبق هذا على أدوات الدين ذات خصائص التدفقات النقدية التعاقدية التي تكون فقط دفعات لأصل الدين والفائدة ويتم الاحتفاظ بها في نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية. يُصنف البنك أدوات الدين المتاحة للبيع الخاصة به في هذه الفئة.
- كما تم طرح فئة موجودات جديدة لاستثمارات الأسهم غير المدرجة والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وصنف البنك استثمارات الأسهم المتاحة للبيع ضمن هذه الفئة.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

يقوم البنك بتصنيف موجوداته المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن الفئات التالية:

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تصنيف الأصل المالي في هذه الفئة إذا تم اقتناؤه أساساً بغرض بيعه خلال فترة قصيرة الأجل أو تم تصنيفه من قبل الإدارة على هذا النحو. تُصنف المشتقات أيضا كمحتفظ بها للمتاجرة ما لم تكن مصنفة كتحوطات.

- القروض والسلفيات: تتكون هذه الفئة من موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة وقابلة للتحديد وهي غير مدرجة في سوق نشطة. تنشأ القروض والسلفيات عندما يقدم البنك الأموال مباشرة إلى المقترض مع عدم وجود نية للمتاجرة في الدين.

- المتاحة للبيع: الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك الموجودات المالية غير المشتقة المصنفة كمتاحة للبيع أو غير المصنفة بمثابة (أ) قروض وسلفيات أو (ب) استثمارات مُحتفظ بها لحين استحقاقها أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٣-٥-٢ الاعتراف والقياس المبدئي

يقوم البنك مبدئياً بتسجيل القروض والسلفيات والودائع في التاريخ الذي تنشأ فيه. كما يتم مبدئياً تسجيل كافة الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة زائداً، لأي بند غير مبين بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى الاستحواذ أو الإصدار.

٣-٥-٣ مبادئ قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة لأي أصل أو التزام مالي في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي، ناقصاً السدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لأي فرق بين المبلغ المبدئي المسجل ومبلغ الاستحقاق، ناقصاً أي انخفاض في القيمة. ويتم إدراج العلاوات والخصومات بما في ذلك تكاليف المعاملة المبدئية ضمن القيمة الدفترية للأداة ذات الصلة.

٣-٥-٤ القياس اللاحق

عقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة، باستثناء أي أداة ليس لها قيمة عادلة قابلة للقياس بشكل موثوق، وعندئذ يتم قياس الأدوات المالية كما هو مدرج في مبادئ قياس القيمة العادلة أدناه.

تُقاس كافة الموجودات الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأدوات المالية (تابع)

٣-٥-٥ الأرباح والخسائر من القياس اللاحق

السياسات المطبقة بعد ١ يناير ٢٠١٨

(أ) استثمارات الدين

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل، لحين إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو انخفاض قيمتها، عندئذ يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل. ويتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في وقت لاحق في الأرباح أو الخسائر.

(ب) استثمارات الأسهم

يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة من التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم في الدخل الشامل، ولا يعاد تصنيف أرباح وخسائر القيمة العادلة لاحقا للربح أو الخسارة. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عندما يتقرر الحق في استلام الدفعات.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

(أ) استثمارات الدين

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناشئة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع مباشرة ضمن حقوق الملكية من خلال الدخل الشامل الآخر، لحين إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو انخفاض قيمتها، عندئذ يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية في بيان الدخل الموحد. ويتم تسجيل الأرباح والخسائر الناشئة عن القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها بهدف المتاجرة، في بيان الدخل الموحد.

(ب) استثمارات الأسهم

إن الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المتاحة للبيع يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر، حتى يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو تتعرض للانخفاض في القيمة. وفي هذا الوقت، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في حقوق الملكية يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات في الربح أو الخسارة كإيرادات أخرى عندما يتقرر الحق في استلام الدفعات.

٣-٥-٦ إلغاء الاعتراف

يُلغى الاعتراف بالموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الموجودات أو تحويلها مع قيام البنك بتحويل كافة مخاطر وعوائد الملكية بشكل كامل. يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

٣-٥-٧ قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن قبضه نظير بيع أصل أو دفعه نظير تحويل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في السوق الرئيسية أو، في حالة عدم توفر سوق رئيسية، في السوق الأكثر نفعاً للبنك في ذلك التاريخ. إن القيمة العادلة لأي التزام تعكس مخاطر عدم الوفاء بهذا الالتزام.

يقوم البنك بقياس القيمة العادلة للأداة، عند الضرورة، باستخدام السعر المعلن في السوق النشطة لتلك الأداة. تعتبر السوق سوقاً نشطة عندما تكون المعاملات المتعلقة بالأصل أو الالتزام منتظمة وملائمة من حيث الحجم بما يكفي لتحديد بيانات الأسعار على أساس مستمر.

في حال عدم وجود سعر معلن في سوق نشطة، يقوم البنك حينها بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات التقييم ذات الصلة الجديرة بالملاحظة مع الحد من استخدام المعطيات غير الجديرة بالملاحظة. يتضمن أسلوب التقييم المختار جميع العوامل التي يمكن أن يستخدمها المشاركون في تحديد سعر المعاملة.

إن أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي يتمثل عادة في سعر المعاملة، أي القيمة العادلة للمقابل الممنوح أو المقبوض. إذا قرر البنك أن القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة ولم يتوفر دليل موضوعي على القيمة العادلة إما من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم مبدئياً قياس الأداة المالية بالقيمة العادلة، ويتم تعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة بتاريخ الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. ويتم تسجيل الفرق لاحقاً في الربح أو الخسارة على أساس ملائم على مدى عمر الأداة ولكن ليس بعد التاريخ الذي يكون فيه التقييم مدعوماً كلياً ببيانات سوقية جديرة بالملاحظة أو بعد تاريخ إغلاق المعاملة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأدوات المالية (تابع)

٣-٥-٧ قياس القيمة العادلة (تابع)

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر عرض أو سعر طلب، يقوم البنك بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر العرض بينما يتم قياس المطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر الطلب.

إن محفظة الموجودات والمطلوبات المالية المعرضة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان المدارة من قبل البنك على أساس صافي التعرض إما لمخاطر السوق أو لمخاطر الائتمان، يتم قياسها على أساس السعر الذي يمكن قبضه من بيع مركز صافي طويل الأجل (أو دفعه لتحويل مركز صافي قصير الأجل) لأي تعرض لمخاطر محددة. يتم إجراء تلك التسويات التي تتم على مستوى المحفظة لكل بند من الموجودات والمطلوبات على أساس التسوية المتعلقة بالخطر وذلك لكل أداة من الأدوات المشمولة بالمحفظة.

يقوم البنك بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

٣-٥-٨ قروض وسلفيات

القروض والسلفيات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مدرجة في سوق نشطة. تنشأ القروض والسلفيات عندما يتم تقديم النقد إلى مدين دون وجود نية للمتاجرة بالذمم المدينة. ويتم إدراج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة.

٣-٥-٩ استثمارات

يشمل بند "الاستثمارات في الأوراق المالية" المدرج في بيان المركز المالي ما يلي:

- سندات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- استثمارات في الأوراق المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تسجيل الأرباح والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، والتي يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة على النحو ذاته للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والعكوسات

عندما يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

٣-٥-١٠ مبالغ مستحقة من بنوك

تدرج المبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

٣-٥-١١ نقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه المشار إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد من النقد من الصندوق والحسابات الجارية غير المقيدة لدى المصرف المركزي والودائع لدى المصرف المركزي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل والمبالغ المستحقة من (إلى) البنوك عند الطلب أو التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل.

٣-٥-١٢ ضمانات مالية

يقوم البنك خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وقبولات. تحتسب الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة مع إدراج قيمة الأقساط المقبوضة ضمن بند "مطلوبات أخرى". وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام البنك بموجب كل كفالة بالأقساط المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ينشأ نتيجة للضمان، أيهما أعلى.

أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد ضمن بند "مخصص الخسائر الائتمانية". ويتم إدراج الأقساط المقبوضة في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات الرسوم والعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأدوات المالية (تابع)

٣-٥-١٣ مشتقات

يبرم البنك عقود الأدوات المشتقة، بما في ذلك العقود الآجلة والعقود المستقبلية واتفاقيات المعدلات الآجلة وعقود المقايضة وعقود الخيارات في صرف العملات الأجنبية ومعدل الفائدة وأسواق رأس المال. يشير سعر المعاملة المدرج في الإيرادات / المصاريف الأخرى في سياق العمل الاعتيادي إلى القيمة العادلة للأداة المشتقة عند الاعتراف المبدئي. ولاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بالقيم العادلة عندما تكون مصنفة كجزء من علاقة تحوط ومصنفة كأداة تحوط. تدرج المشتقات ذات القيم السوقية الموجبة (الأرباح غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات ذات القيم السوقية السالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي. التغيرات في القيم العادلة للمشتقات المحتفظ بها للمتاجرة أو لمقاصة مراكز المتاجرة الأخرى تدرج في الإيرادات (المصاريف) التشغيلية الأخرى في بيان الدخل الموحد.

على النحو المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، قرر البنك استمرار تطبيق متطلبات محاسبة التحوط بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

عند التصنيف الأولي للتحوط، يقوم البنك بتوثيق العلاقة بين أداة (أدوات) التحوط وبند (بنود) التحوط بشكل رسمي، بما في ذلك أهداف واستراتيجية إدارة المخاطر لتنفيذ التحوط إلى جانب الطريقة التي ستستخدم لتقييم فعالية علاقة التحوط. يقوم البنك بإجراء تقييم، عند بداية علاقة التحوط وبصورة مستمرة، لتحديد ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات) التحوط ذات "فاعلية عالية" في مقاصة التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط (أو البنود المتحوطة) خلال الفترة التي يتم فيها تحديد التحوط، وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تتراوح ما بين ٨٠٪ إلى ١٢٥٪.

إن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المحددة والمؤهلة كتحوط للقيمة العادلة التي يتضح أنها عالية الفعالية فيما يتعلق بمخاطر التحوط يتم إدراجها في الإيرادات / (المصاريف) التشغيلية الأخرى إضافة إلى التغيرات المقابلة في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوطة التي تكون منسوبة للمخاطر المتحوطة.

يتوقف تنفيذ محاسبة التحوط عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو الاستفادة منها أو أنها لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. عند الإيقاف، وفي حالة تحوطات القيمة العادلة للأدوات المالية المحملة بالفائدة، يتم إطفاء أي تعديلات للقيمة الدفترية المتعلقة بمخاطر التحوط في بيان الدخل الموحد على مدار الفترة المتبقية للاستحقاق.
في حين أن معاملات المشتقات تقدم تحوطات اقتصادية فعالة بموجب إدارة موجودات ومطلوبات البنك ومراكز إدارة المخاطر، فإنها لا تكون غير مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب أحكام محددة في المعيار المحاسبي الدولي ٣٩، وعليه يتم احتسابها كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة ويتم بيان أرباح وخسائر القيمة العادلة ذات الصلة ضمن الإيرادات (المصاريف) التشغيلية الأخرى.

قد يتم دمج المشتقات في الترتيبات التعاقدية الأخرى (العقد الأساسي). تعامل المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات منفصلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر ذات علاقة وثيقة بتلك الخاصة بالعقد الأساسي ولا يتم تحميل العقد الأساسي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد. يتم قياس هذه المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة مع التغيرات في القيمة العادلة المدرجة في بيان الدخل الموحد. وبعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم فصل المشتقات الضمنية من العقد الأساسي فقط إذا لم يكن هذا العقد عبارة عن أصل في نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

٣-٥-١٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تستند السياسة المحاسبية للبنك لمتطلبات انخفاض القيمة إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، ليحل محل نموذج انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة وفقًا للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨

يطبق البنك منهج مكون من ثلاث مراحل لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية المحتسبة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تنتقل الموجودات بين المراحل الثلاث التالية بناء على التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي:

١) المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً
بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأدوات المالية (تابع)

٣-٥-١٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

٢) المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية
بالنسبة للتعرضات الائتمانية حيث يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

٣) المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة للانخفاض في القيمة الائتمانية
يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، ولا تزال منهجية البنك تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.

يقوم البنك بقياس مخصص الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً للأدوات المالية التالية التي تعتبر ذات مخاطر ائتمان منخفضة:

- الأرصدة لدى المصرف المركزي والبنوك الأخرى
- سندات الدين الاستثمارية
- موجودات مالية أخرى تتكون بشكل رئيسي من ذمم مدينة متنوعة

الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً هي الجزء من الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث التعثر لأداة مالية التي يحتمل أن تظهر خلال فترة ١٢ شهراً من تاريخ التقرير.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بالتقييم على أساس مستقبلي للخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وكذلك المترتبة بالتعرض الذي ينشأ من عقود الضمان المالي. يعترف البنك بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلا مرجحاً تم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي على النحو التالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات وتعديلات على الدخل الشامل الأخر على التوالي.
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص في بند مطلوبات أخرى.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

يقوم البنك بتاريخ كل بيان مركز مالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرّض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة. لا يُعتبر أن الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرّض أو تعرّضت للانخفاض في القيمة إلا في حالة واحدة وهي أن يتوفر دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة نتيجة لحدثٍ واحد أو أكثر يحصل بعد الاعتراف المبدئي بالأصل (تكبد "حدث خسارة") ويكون لذلك الحدث (الأحداث) أثرٌ على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية بشكلٍ يمكن تقديره على نحوٍ موثوق به.

(أ) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

فيما يتعلق بالموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة (كالمبالغ المستحقة من البنوك والقروض والسلفيات للعملاء بالإضافة إلى الاستثمارات المحتفظ بها لحين الاستحقاق)، يقوم البنك أولاً بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض فردي في قيمة الموجودات المالية ذات الأهمية الفردية، وكذلك ما إذا كان هناك انخفاض جماعي في قيمة الموجودات المالية غير ذات الأهمية الفردية. إذا قرر البنك عدم وجود دليل موضوعي على حدوث الانخفاض في قيمة أصل مالي مقيم بصورة فردية، يتم إدراج الأصل في مجموعة من الموجودات المالية ذات الخصائص المماثلة من حيث مخاطر الائتمان ويتم تقييمها بشكل جماعي لتحري الانخفاض في القيمة. إن الموجودات التي يتم تقييمها بشكل فردي لتحري الانخفاض في القيمة والتي تم أو لا يزال الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة لها جارياً، لا يتم إدراجها في التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأدوات المالية (تابع)

٣-٥-١٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

(أ) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة (تابع)

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة عن انخفاض القيمة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل مبلغ الخسارة في بيان الدخل الموحد. يستمر استحقاق إيرادات الفوائد على القيمة الدفترية التي تم تخفيضها وتستحق باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد كجزء من "إيرادات الفوائد". تُحذف القروض مع المخصص المتعلق بها عندما لا يتوفر أي احتمال واقعي باستردادها في المستقبل، وتكون جميع الضمانات قد تم تحقيقها أو تحويلها إلى البنك. وفي حال ارتفعت أو انخفضت خسارة انخفاض القيمة المقدرة في أي سنة لاحقة بسبب حدث يقع بعد حدوث انخفاض القيمة، تتم زيادة خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقا أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. وإذا تم استرداد أي مبالغ مشطوبة في وقت لاحق، يتم تسجيل المبالغ المستردة في "مخصص الخسائر الائتمانية".

يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على أساس معدل الفائدة الأصلي الفعلي للأصل المالي. وإذا كان القرض محملا بمعدل فائدة متغير، يكون معدل الخصم المستخدم في قياس خسارة الانخفاض في القيمة هو معدل الفائدة الفعلي الحالي. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية المرهونة يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن إغلاق الرهن ناقصاً تكاليف الحصول عليه وبيعه، سواء كان أو لم يكن من المرجّح إغلاق الرهن.

ولأغراض التقييم الجماعي للانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك الذي يتضمن خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الأصل والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان وحالة التأخر عن السداد والعوامل الأخرى ذات الصلة.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي يتم تقييمها بصورة جماعية لتحري الانخفاض في قيمتها على أساس تجربة الخسارة التاريخية بالنسبة للموجودات ذات الخصائص المماثلة لمخاطر الائتمان للبنك. يتم تعديل تجربة الخسارة التاريخية على أساس البيانات الحالية الجديرة بالملاحظة لبيان آثار الظروف الحالية التي بنيت على أساسها تجربة الخسارة التاريخية، وأيضاً لإزالة آثار الظروف في الفترة التاريخية التي لا وجود لها في الوقت الراهن. إن تقديرات التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية تتوافق مباشرة مع التغيرات في البيانات ذات الصلة الجديرة بالملاحظة من سنة لأخرى (مثل التغيرات في معدلات البطالة أو أسعار العقارات أو أسعار السلع وحالة السداد أو أي عوامل أخرى تدل على تكبد خسائر في المجموعة وحجم تلك الخسائر). ويتم بانتظام مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وذلك للحد من أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

(ب) استثمارات مالية متاحة للبيع

فيما يتعلق بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع، يقوم البنك في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرّض الاستثمار أو مجموعة من الاستثمارات للانخفاض في القيمة.

في حالة استثمارات حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، قد يتضمن الدليل الموضوعي انخفاضا كبيرا أو مستمرا في القيمة العادلة للاستثمار لما دون تكلفته. يتم تقييم الانخفاض "الكبير" على أساس التكلفة الأصلية للاستثمار، بينما يتم تقييم الانخفاض "المستمر" على أساس الفترة التي كانت فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. وعندما يتوفر دليل على حدوث انخفاض القيمة، فإن الخسارة المتراكمة - التي تقاس على أساس الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية، ناقصا أي خسارة انخفاض في قيمة الاستثمار المعترف بها سابقا في بيان الدخل الموحد - يتم حذفها من الدخل الشامل وتسجيلها في بيان الدخل الموحد. ولا يتم عكس خسائر الانخفاض في قيمة استثمارات حقوق الملكية من خلال بيان الدخل الموحد. وتدرج الزيادات في القيمة العادلة بعد انخفاض القيمة في الدخل الشامل مباشرة.

أما في حالة أدوات الدين المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، يستند تقييم انخفاض القيمة على نفس المعايير المطبقة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل لانخفاض القيمة يمثل الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بوصفها الفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصا أي انخفاض في قيمة الاستثمار المعترف بها سابقا في بيان الدخل الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٥ الأدوات المالية (تابع)

٣-٥-١٤ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

(٢) استثمارات مالية متاحة للبيع (تابع)

يستمر استحقاق إيرادات الفائدة المستقبلية بناءً على القيمة الدفترية للأصل التي تم تخفيضها بتطبيق معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة. يتم تسجيل إيرادات الفائدة كجزء من إيرادات التمويل. وإذا زادت في سنة لاحقة القيمة العادلة لأدوات الدين، وكان بالإمكان ربط هذه الزيادة موضوعياً بحدث يقع بعد أن تم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل الموحد، فإنه يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل الموحد.

٣-٦ قروض معاد التفاوض بشأنها (تنطبق قبل وبعد ١ يناير ٢٠١٨)

حيثما أمكن، يسعى البنك لإعادة هيكلة القروض بدلاً من استحواذ الضمان. وقد يتضمن ذلك تمديد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقرض. ما أن تتم إعادة التفاوض على الشروط، لا يعتبر القرض متأخر السداد. تقوم الإدارة بإعادة جدولة القروض بشكل مستمر لضمان الوفاء بكافة المعايير وأن السداد المستقبلي مرجح الحصول. تستمر القروض في الخضوع لتقييم فردي وجماعي للانخفاض في القيمة المحسوب باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

٣-٧ الشطب (ينطبق قبل وبعد ١ يناير ٢٠١٨)

يقوم البنك بشطب قرض ما أو أصل مالي آخر (وما يتعلق به من مخصصات خسائر انخفاض القيمة) عندما تحدد وحدة الائتمان في البنك أن القروض أو الموجودات المالية الأخرى غير قابلة للتحصيل بشكل جزئي أو كلي. يتم تحديد ذلك بعد الأخذ بالاعتبار معلومات منها حدوث تغيير هام في المركز المالي للمقترض أو المصدر ما يؤدي إلى عدم قدرته على دفع التزاماته كاملة، أو عدم كفاية عوائد الضمانات لسداد جميع الالتزامات. يتم شطب الموجودات مقابل المخصصات وصولاً إلى المبلغ الذي يعتبر غير قابلاً للتحصيل.

وفي المقابل يحتفظ البنك بكامل حقه القانوني بالمطالبة بالحسابات المشطوبة وقد تستمر في جهودها لاسترداد المبلغ بما في ذلك الدعاوى القضائية.

٣-٨ الموجودات المستحوذ عليها مقابل تسوية الديون

في حالات معينة، يقوم البنك بإغلاق المعاملات من خلال الاستحواذ على الموجودات مقابل تسوية الديون. يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقرض (صافية من خسائر انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. ويتم تسجيل هذه الموجودات في "الموجودات الأخرى". تنص سياسة البنك على استبعاد الموجودات المعاد تملكها بطريقة منظمة. وتستخدم عائدات الاستبعاد في خفض أو سداد المطالبات القائمة. وعموما لا يشغل البنك العقارات المعاد تملكها بغرض الاستخدام التجاري.

٣-٩ الاعتراف بالإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والأدوات المالية للدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (التي كانت مصنفة في فئة "متاحة للبيع" قبل ١ يناير ٢٠١٨)، يتم تسجيل إيرادات أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية تنسب مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي عندما يقوم البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات. وتُحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغير في القيمة الدفترية ضمن إيرادات أو مصاريف الفوائد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٩ الاعتراف بالإيرادات (تابع)

السياسة المطبقة للاعتراف بإيرادات الفوائد من ١ يناير ٢٠١٨

بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي المعدل بالائتمان على التكلفة المطفأة للأصل. ولا يكون حساب إيرادات الفوائد على أساس الإجمالي حتى وإن تحسنت مخاطر الائتمان للأصل.

تُستحق الرسوم المكتسبة من الخدمات المقدمة على مدى أي فترة زمنية خلال تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم إيرادات العمولات والحفظ ورسوم الخدمات الاستشارية الإدارية الأخرى.

يتم إدراج مصاريف وإيرادات الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تكبدها. تحتسب الإيرادات من توزيعات الأرباح عندما يتقرر الحق في قبض الدفعات.

٣-١٠ استثمارات عقارية

تقاس الاستثمارات العقارية مبدئياً بسعر التكلفة، بما في ذلك تكاليف المعاملات. تشمل القيمة الدفترية تكلفة الجزء المستبدل من الاستثمار العقاري الموجود في وقت تكبد التكلفة إن تم الوفاء بمعايير الاعتراف وتستثنى تكاليف الصيانة اليومية للاستثمار العقاري. ولاحقاً للاعتراف المبدئي تدرج الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة التي تعكس ظروف السوق كما في تاريخ التقرير. تدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية في بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها. يتم تقييم القيم العادلة، سنوياً على الأقل، من قبل مقيّم مستقل خارجي معترف به بتطبيق نموذج التقييم الموصي به من قبل مجلس معايير التقييم الدولية.

يلغى الاعتراف بالاستثمارات العقارية عند استبعادها أو عند سحبها نهائياً من الاستخدام ويكون من غير المتوقع تحقيق فوائد اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف.

٣-١١ بيع الضمانات المعلقة

قد يتم الحصول على ضمانات عقارية وضمانات أخرى لتسوية بعض القروض والسلفيات ويتم قيدها ضمن "الموجودات الأخرى". يتم تسجيل الموجودات المستحوذ عليها بقيمها العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو بالقيمة الدفترية للقرض (صافية من مخصص انخفاض القيمة)، أيهما أقل، في تاريخ المقايضة. لا يتم احتساب الاستهلاك على هذه الموجودات. ويتم قيد أي انخفاض لاحق يتعلق بالموجودات المستحوذ عليها عن القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع تحت بند خسائر انخفاض القيمة ويدرج ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بأي زيادة لاحقة في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه هذه الزيادة خسائر انخفاض القيمة المتراكمة، ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. تتماشى سياسة بيع الضمانات لدى البنك مع المتطلبات القانونية ذات العلاقة والخاصة بالمناطق التي يعمل ضمنها البنك.

٣-١٢ ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة باستثناء تكاليف الصيانة اليومية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك أرض التملك الحر حيث تعد ذات عمر غير محدد.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المتوقعة للممتلكات والمعدات على النحو التالي:

مبانٍ	أكثر من ٢٥ سنة
مركبات	أكثر من ٥ سنوات
أثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية	أكثر من ٣ إلى ٨ سنوات
تحسينات على عقار مستأجر	أكثر من ١٢ سنة

يعاد تقييم طرق حساب الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية بتاريخ كل تقرير مع تعديلها عند الضرورة.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحري الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية، وإذا وجد ذلك المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الأصول إلى القيمة الممكن استردادها، وهي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يُلغى الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع وجود منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامها أو استبعادها. يتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل على أساس (الفرق بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل)، ويتم تسجيلها ضمن "الإيرادات التشغيلية الأخرى" في بيان الدخل الشامل الموحد في السنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بالأصل.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٣-٣ مخصصات

تُحتسب المخصصات عندما يترتب على البنك التزام حالي (قانوني أو ضمني) نتيجة لحدثٍ سابق ويكون من المُرجّح ومن الممكن قياس تكاليف تسوية الالتزام بشكلٍ موثوق به. يتم عرض المصاريف المرتبطة بأي مخصص في بيان الدخل الموحد بعد تنزيل أي تعويضات.

١٤-٣ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم كذلك رصد مخصص، وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، لمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين وفقاً لأحكام قانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ المركز المالي مع الإفصاح عن المخصص الناشئ تحت بند "مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي. يدفع البنك مساهماته المتعلقة بالمواطنين الإماراتيين بموجب قانون معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة ولا يوجد أي التزام إضافي.

١٥-٣ العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتواريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بمتوسط سعر الصرف السائد بتاريخ الميزانية العمومية. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل الموحد.

١٦-٣ تقارير القطاعات

تقارير قطاعات البنك مبنية على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات وأخرى.

١٧-٣ الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرّض الموجودات لانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يستدعي الأمر فحص انخفاض القيمة سنويا، يقدر البنك القيمة القابلة للاسترداد للأصل. وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصا تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد على قيمتها القابلة للاسترداد، يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في قيمته ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.

ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، تُستخدم طريقة تقييم مناسبة. ويتم التحقق من هذه الحسابات باستخدام مضاعفات التقييم أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقًا لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. فإذا وجد مثل هذا الدليل، يقدر البنك القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا إلا إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. ويكون العكس محدودا بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل على القيمة القابلة للاسترداد، أو على القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، فيما لو لم تدرج أي خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. ويسجّل هذا العكس في بيان الدخل الموحد.

١٨-٣ المحاسبة بتاريخ التسوية والمتاجرة

يتم تسجيل كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتم "بالطرق الاعتيادية" في تاريخ التسوية، أي في تاريخ تسليم الموجودات إلى الطرف المقابل. إن مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتم بالطرق الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

١٩-٣ موجودات برسم الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها برسم الأمانة أو بصفة ائتمانية لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالبنك، وبالتالي لم تدرج ضمن هذه البيانات المالية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٠ المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي فقط في حالة توفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المحتسبة ويكون هناك نية لدى البنك للتسوية على أساس الصافي أو بيع الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت. وعموما لا ينطبق ذلك على اتفاقيات التسوية الرئيسية حيث تدرج الموجودات والمطلوبات بقيمتها الإجمالية في بيان المركز المالي.

٣-٢١ توزيعات أرباح الأسهم العادية

يتم إدراج توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام وتخصم من حقوق الملكية عند الموافقة عليها من قبل المساهمين في البنك. تخصم توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها وعندما لا تعود خاضعة لتقدير البنك. يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة التي تتم الموافقة عليها بعد تاريخ بيان المركز المالي كحدث وقع بعد تاريخ بيان المركز المالي.

٣-٢٢ أوراق القبول

تنشأ أوراق القبول عندما يترتب على البنك التزام بسداد دفعات مقابل سندات يتم سحبها بموجب خطابات الائتمان. تصبح الأداة بعد القبول التزاماً غير مشروط لدى البنك، وبالتالي يتم تسجيلها ضمن المطلوبات المالية في بيان المركز المالي. ومع ذلك، لكل قبول حق تعاقدي مقابل بالتعويض من العميل ويتم تسجيله ضمن الموجودات المالية.

٣-٢٣ منتجات تمويلية واستثمارية إسلامية

بالإضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية، يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية معينة لا تحمل فائدة وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

يتم احتساب الأدوات الإسلامية المتنوعة المبينة أدناه والإفصاح عنها وعرضها وفقاً لمتطلبات مضمون الأدوات الأساسية والمعايير الدولية للتقارير المالية/ المعايير المحاسبية الدولية/ تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية.

المرابحة:

إن الذمم المدينة للمرابحة هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة غير مدرجة في سوق نشطة. المرابحة هي معاملة بيع يقوم فيها البائع (البنك) بتحديد التكلفة الفعلية للأصل المنوي بيعه بوضوح للعميل وبيعه للعميل على أساس التكلفة مضافاً إليها هامش الربح (الربح). وهي في الواقع بيع الأصل مقابل ربح وتتم عادة على أساس سداد مؤجل.

تُحتسب الإيرادات من تمويل المرابحة على أساس متناسب زمنياً خلال مدة عقد المرابحة، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

الإجارة:

تتضمن الإجارة عقداً يقوم بموجبه البنك بشراء ومن ثم تأجير بند لعميل مقابل إيجار محدد على مدار فترة محددة. يتم تحديد مدة الإيجار، بالإضافة إلى أساس الإيجار، والاتفاق عليهما مسبقاً. يستحوذ البنك على الملكية النفعية للعقار لتأجير حق الانتفاع للعميل.

تُحتسب الإيرادات من تمويل الإجارة على أساس متناسب زمنياً على مدى فترة الإيجار، باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

القرض:

القرض هو تحويل لملكية ثروة ملموسة (مال) من عميل إلى البنك ويلزم البنك بإعادة ثروة مساوية (مال) للعميل عند الطلب أو وفق الشروط المتفق عليها مما يعني أن أصل القرض مستحق الدفع عند الطلب. يستند الحساب الجاري الإسلامي المقدم للعملاء على مفهوم القرض وهو مبلغ خالٍ من الربح مستلم من العميل لدى البنك لا يستحق عليه أي ربح أو أي نوع آخر من العوائد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٢٣ موجودات تمويلية واستثمارية إسلامية (تابع)

الوكالة:

تتضمن الوكالة اتفاقية مبنية على مفهوم الوكالة بالاستثمار يصبح بموجبها البنك وكيل الاستثمار (الوكيل) لعميله (الموكل) لإيداع أمواله في حساب استثمار الوكالة ليتم استثمارها في أدوات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتم استخدام الأموال لتوليد الربح للعميل من خلال الاستثمار في تسهيلات تمويل إسلامي لعملاء البنك الآخرين أو الاستثمار في أدوات استثمارية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

يتم دفع الإيرادات المحققة من ودائع وكالة للعملاء ويدرج البنك المصاريف المقابلة في بيان الدخل. يتحمل الوكيل أي خسائر نتيجة لسوء التصرف أو الإهمال أو مخالفة شروط وأحكام عقد الوكالة، وخلاف ذلك يتحملها الموكل.

٤ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية باستمرار. ويتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية متأثرة.

إن المعلومات المتعلقة بالجوانب الهامة للتقديرات والشكوك والأحكام المحاسبية الهامة المستخدمة في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الجوهري الأكبر على المبالغ المسجلة ضمن البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه:

السياسات المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨

٤-١ تصنيف الموجودات المالية

تقييم نموذج العمل الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تقتصر على مدفوعات المبالغ الأصلية والفائدة المستحقة على المبلغ القائم منها.

٤-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

في تاريخ التقرير، يقوم البنك بتقييم فيما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للموجودات المالية منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي تحدث على مدى العمر المتوقع بين تاريخ التقرير وتاريخ الاعتراف المبدئي.

تحديد ما إذا كانت قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يستخدم البنك خبرته التاريخية ونظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلي وتصنيفات المخاطر الخارجية والمعلومات المتوقعة لتقييم تدهور جودة الائتمان أصل مالي.

يتم ربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي على أساس المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة من درجات مخاطر الائتمان.

أهمية معايير تصنيف المراحل

تعتبر المراحل معطيات مهمة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، حيث إنها تحدد القروض التي ستكون في المرحلة الأولى (جذب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً) والمرحلة الثانية (جذب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر). يعتمد التصنيف ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ الاعتراف المبدئي. ان القروض المصنفة في المرحلة الثالثة هي القروض التي يوجد أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها وتم تكوين مخصصات معينة لها.

٤ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة (تابع)

٤-٢ الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

تنخفض القيمة الائتمانية للأصل المالي عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لذلك الأصل المالي وتشتمل على:

- معرفة أن المقترض يواجه صعوبات في التدفقات النقدية.
- تأخر سداد دفعات العقد الأصلية أو الفائدة المستحقة عليها.
- خرق تعهدات أو شروط القروض.
- انخفاض في القيمة القابلة للتحقيق للضمان.
- احتمالية دخول المقترض في إجراءات إشهار إفلاس أو إعادة هيكلة مالية من أي نوع.
- انخفاض جوهري في التصنيف الائتماني من قبل وكالة تصنيف ائتماني خارجية.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً كما هو محدد في التوجيهات التنظيمية.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

يقاس مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة على أنه القيمة الحالية المرجحة لعجز السيولة على ١٢ شهراً مدى العمر المتوقع للأصل المالي مخصومة بمعدل الفائدة الأصلي الفعلي للأصل المالي.

المعطيات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي هيكل مدة المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر.
- الخسارة الناتجة عن التعثر.
- التعرض الناتج عن التعثر.

وتستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى والمعلومات المستقبلية.

يراعي البنك تجربة الخسارة التاريخية ويعدلها على أساس البيانات الحالية الجديرة بالملاحظة. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم البنك توقعات معقولة ومدعومة للظروف الاقتصادية بما في ذلك الأحكام السابقة لتقدير مبلغ خسارة انخفاض القيمة المتوقعة. يستخدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ عوامل الاقتصاد الكلي، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر، النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، ويتطلب تقييماً لكل من التوجهات الحالية والمتوقعة في الدورة الاقتصادية. يزيد دمج المعلومات المستقبلية مستوى الحكم حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسارة الائتمانية المتوقعة. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية بشكل دوري.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

٤-٣ خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة كل بند من القروض والسلفيات الفردية الهامة في تاريخ كل بيان مركز مالي لتقييم ما إذا كان ينبغي تسجيل مخصص لخسارة انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. وعلى وجه الخصوص، يقتضي الأمر من الإدارة إبداء رأيها في تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تبنى هذه التقديرات بالضرورة على افتراضات حول احتمالية التعثر والخسائر المحتملة في حال التعثر وقيمة الضمان الأساسي وتكاليف التحقيق. تستند هذه التقديرات على افتراضات حول عدد من العوامل وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى حدوث تغيرات مستقبلية في المخصص.

إن القروض والسلفيات التي تم تقييمها بشكل إفرادي ولم يثبت تعرضها للانخفاض في القيمة، إضافة إلى جميع البنود غير الهامة بشكل فردي من القروض والسلفيات، يتم بعد ذلك تقييمها بشكل جماعي في مجموعات من الموجودات ذات الخصائص المتماثلة من حيث المخاطر، لتحديد ما إذا كان ينبغي رصد مخصصات لأحداث الخسائر المتكبدة التي يتوفر عنها دليل موضوعي ولكن آثارها لا تزال غير واضحة. إن التقييم الجماعي يأخذ بعين الاعتبار بيانات محفظة القروض (مثل جودة الائتمان ومستويات المتأخرات واستخدام الائتمان ونسبة القرض مقابل الضمان، إلخ)، وتركيزات المخاطر والبيانات الاقتصادية (بما في ذلك مستويات البطالة ومؤشرات أسعار العقارات والمخاطر المحلية وأداء المجموعات الفردية المختلفة، إلخ).

٤ الأحكام والتقديرات الإدارية الهامة (تابع)

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠١٨

٤-٤ الانخفاض في قيمة الاستثمارات

يعامل البنك استثماراته كمنخفضة القيمة عند وجود انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة لما دون تكلفتها أو وجود دليل موضوعي على انخفاض في القيمة نتيجة لحدث واحد أو أكثر يحصل بعد الاعتراف المبدئي بالأصل ("حدث خسارة") ويكون لذلك الحدث (أو تلك الأحداث) أثرٌ على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة يمكن تقديره على نحو موثوق به. إن تحديد ما إذا كان هذا الانخفاض يعد "كبيراً" أو "متواصلاً" يتطلب تقديراً هاماً. يقيّم البنك عدداً من العوامل، بما في ذلك مقدار الانخفاض وطول فترته والتقلب المعتاد في أسعار الأسهم لحقوق الملكية المدرجة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المدرجة وسندات الدين. تستند هذه التقديرات على افتراضات حول عدد من العوامل وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى حدوث تغيرات مستقبلية في المخصص.

٤-٥ الاستمرارية

قام البنك بتقييم قدرته على الاستمرار كمنشأة عاملة ويرى البنك أنه يملك الموارد الكافية للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية العمومية. بالإضافة إلى ذلك، لم تصل إلى علم الإدارة وجود أي حالة جوهرية من عدم اليقين قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة عاملة. لذلك، يستمر إعداد البيانات المالية استناداً إلى مبدأ الاستمرارية.

٥ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩

يبين الجدول التالي فئات القياس الأصلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ للموجودات والمطلوبات المالية للبنك كما في ١ يناير ٢٠١٨.

كما في ١ يناير ٢٠١٨ ألف درهم	التصنيف الأصلي بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩	التصنيف الجديد بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩	القيمة الدفترية الأصلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩	القيمة الدفترية الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	٢,٠١٦,٦٢٨	٢,٠١٦,٦٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	٤١٣,٥٢٨	٤١٣,٥٢٨
قروض وسلفيات	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	١٣,١٢٨,٣٤٧	١٢,٨٧٨,٥٤٤
استثمارات	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	٣,١٩٨,٤٥٠	٣,١٩٨,٤٥٠
استثمارات	محتفظ بها لحين استحقاقها	التكلفة المطفأة	١٨,٤٨٩	١٨,٢٥٢
استثمارات	محتفظ بها للمتاجرة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١٩٦,٤٩٧	١٩٦,٤٩٧
موجودات أخرى	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	١,٠٦٦,٠٤٠	١,٠٦٦,٠٤٠
مشتقات	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	١١٠,٧٦١	١١٠,٧٦١
مجموع الموجودات المالية			**٢٠,١٤٨,٧٤٠**	**١٩,٨٩٨,٧٠٠**
مبالغ مستحقة إلى البنوك	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	١,٥٤٣,٨٩٠	١,٥٤٣,٨٩٠
ودائع العملاء	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	١٥,٠٤٩,٩١٧	١٥,٠٤٩,٩١٧
قروض متوسطة الأجل	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	٨٤٤,٦٢٩	٨٤٤,٦٢٩
مطلوبات أخرى	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	١,٠٤٦,٦٨٦	١,١١٠,٨٥٣
مشتقات	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	٨٨,٩٤٨	٨٨,٩٤٨
مجموع المطلوبات المالية			١٨,٥٧٤,٠٧٠	١٨,٦٣٨,٢٣٧

ان الفرق في القيم الدفترية المذكورة سابقاً هو فقط بسبب إعادة قياس خسائر انخفاض قيمة القروض والسلفيات والاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وخطابات الاعتماد والضمانات المالية. وليس هناك أثر لإعادة التصنيف.

لم يكن هناك أي تغيرات على تصنيف وقياس المطلوبات المالية التي كان من الممكن أن تكون مطلوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ١ يناير ٢٠١٨.

٦ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
نقد في الصندوق	٩٨,٤٦٨	٨٣,٥٥١
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:		
حسابات مقاصة	٢٦٤,٠٤٧	٢٧١,٧٣٥
شهادات إيداع	٩٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
متطلبات الاحتياطي	٦٢٨,٢٥٢	٦٦١,٣٤٢
	١,٨٩٠,٧٦٧	٢,٠١٦,٦٢٨

إن متطلبات الاحتياطي المحتفظ بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي غير متوفرة للاستخدام في عمليات البنك اليومية ولا يمكن سحبها إلا بموافقة المصرف المركزي. ومع ذلك، فإن المصرف المركزي، في تعميمه رقم ٢٠٠٨/٤٣١٠ الصادر بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٨، قد سمح مؤقتاً للبنوك بسحب أكثر من المحدد لهم في حساباتهم الجارية (أ) لغاية مبلغ الاحتياطيات بفائدة تزيد بنسبة ٣% على السعر السائد لإعادة الشراء لدى المصرف المركزي، و(ب) بما يزيد على الاحتياطيات بفائدة تزيد بنسبة ٥% عن السعر السائد لإعادة الشراء لدى المصرف المركزي. ويتغير مستوى الاحتياطي المطلوب في كل شهر وفقاً لتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

٧ مبالغ مستحقة من بنوك أخرى

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
ودائع تحت الطلب	١١٦,١٩٧	٢٠٣,٣٥٥
ودائع لأجل	٤٠٣,٩٧٥	٢١٠,١٧٣
	٥٢٠,١٧٢	٤١٣,٥٢٨

المبالغ المستحقة من البنوك الأخرى تشمل مبلغاً قدره ٩٨,٧٨٧,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ١٧٠,٩٣٧,٠٠٠ درهم) مودع لدى بنوك أجنبية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم الاحتفاظ بمبلغ ٧,٩٦٩,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٢١,٢٢٦,٠٠٠ درهم) لدى بنوك أخرى كهامش للمعاملات المشتقة.

٨ قروض وسلفيات

فيما يلي تصنيف محفظة القروض والسلفيات:

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
(أ) بحسب النوع:	
١,٧٢٨,٦٠٨	١,٦٣٤,٨٨٨
سحوبات على المكشوف	
١٠,٦٥٢,٥٣٥	١٠,٨٠٢,٥٨٥
قروض (متوسطة وقصيرة الأجل)*	
١,٠٢٧,١٠١	١,٢٨١,٦٤٤
قروض مقابل إيصالات أمانة	
٢٤٥,٤٣١	٢٣٣,٦٩٣
كمبيالات مخصومة	
٥١,١٨٤	٧٠,٠٠٦
سلفيات نقدية أخرى	
١٩٧,٩٥٥	١٣٥,٦٩٠
فواتير ممسوبة بموجب خطابات اعتماد	
١٣,٩٠٢,٨١٤	١٤,١٥٨,٥٠٦
القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات	
	(١,١٤٣,٧١٣)
ناقصا: مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	
١٢,٧٥٩,١٠١	١٣,١٢٨,٣٤٧
صافي القروض والسلفيات	

* تتضمن قروض الأفراد بقيمة ٣,٠٥٩,٧٦٣,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٣,٣٢٢,١١٢,٠٠٠ درهم).

٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
(ب) بحسب القطاع الاقتصادي:	
٤٣٤,٦٤٥	٤٧٩,٣٦٠
القطاع الحكومي والعام	
٢,٣٧٢,٤٥٥	٢,٠٨٨,٠٢٨
التجارة	
٥,٤٥٤,١٥٨	٥,٨٤٦,٩٤٥
القروض الشخصية (أفراد وشركات)	
١,٤١٩,٧٢٣	١,٦٣٣,١٥٧
التصنيع	
٨٤٧,٢٨٢	٧٩٨,٠٦٦
الإنشاءات	
١,٣٧٢,٥٢٩	١,٤٨٠,١١٠
الخدمات	
١,٣٧٩,٣١٣	١,٢٢٠,٢١٢
المؤسسات المالية	
٥١٠,٣٤٦	٥٨٩,٨٢٥
النقل والاتصالات	
١١٢,٣٦٣	٢٢,٨٠٣
أخرى	
١٣,٩٠٢,٨١٤	١٤,١٥٨,٥٠٦
القيمة الإجمالية للقروض والسلفيات	

تدرج القروض والسلفيات بالصافي من مخصص الانخفاض في القيمة.

٨ قروض وسلفيات (تابع)

يوضح الجدول التالي التسوية بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية لمخصص الخسارة على القروض والسلفيات. توضيح للفترات: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً والخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والائتمان منخفض القيمة مدرجة في الإيضاح رقم ٣. تمثل المبالغ المقارنة لعام ٢٠١٧ حساب مخصص الخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

ألف درهم	*المرحلة الأولى* *الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً*	*المرحلة الثانية* *الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية*	*المرحلة الثالثة* *الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية*	*المجموع*
قروض وسلفيات				
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨	٧٥,٨٣٥	٤٤٥,٤٣٧	٧٥٨,٦٩٠	١,٢٧٩,٩٦٢
التغيرات بسبب موجودات مالية معترف بها في الرصيد الافتتاحي التي:				
تم تحويلها إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	٨٣	(٨٣)	-	-
تم تحويلها إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي لم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية	(٦,٠٤٩)	٦,٠٤٩	-	-
تم تحويلها إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية	-	(١٣٣,٧٢٠)	١٣٣,٧٢٠	-
المحمّل على بيان الدخل من العمليات الجارية	(٩,٨٣٣)	٣٠,٩٤٨	٢٦٢,٤٣٣	٢٨٣,٥٤٨
حذوفات	-	-	(٤١٩,٧٩٧)	(٤١٩,٧٩٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٦٠,٠٣٦	٣٤٨,٦٣١	٧٣٥,٠٤٦	١,١٤٣,٧١٣

فيما يلي الحركة في المخصص خلال سنة ٢٠١٧:

	٢٠١٧ ألف درهم
الرصيد في ١ يناير	٩٨٨,٩٩٢
المحمّل خلال السنة	٥٤٨,٦٤٩
المحرّر خلال السنة	(٢٣٤,٤٥٧)
	٣١٤,١٩٢
مبالغ محذوفة (بالصافي) خلال السنة	(٢٧٣,٠٢٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١,٠٣٠,١٥٩

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي القروض التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة قبل اقتطاع أي مخصص لانخفاض القيمة تم تقييمه على أساس فردي مبلغا قدره ١,٢٥٠,٦٠٣,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ١,٢٠٦,٤٣٤,٠٠٠ درهم).

فيما يلي مخصص خسائر الائتمان المعترف بها في بيان الدخل الموحد:

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
صافي الانخفاض في قيمة الموجودات المالية	٢٦٧,١٢٠	٣١٤,١٩٢
مستردات من حذف ديون معدومة	(٢٥,٢٢٥)	(٢٤,٩١٥)
مخصص خسائر الائتمان	٢٤١,٨٩٥	٢٨٩,٢٧٧

٨ قروض وسلفيات (تابع)

فيما يلي التحليل القطاعي للقروض والسلفيات والمخصصات ذات العلاقة التي انخفضت قيمتها:

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	إجمالي التعرض	مخصص الانخفاض في القيمة	إجمالي التعرض	مخصص محدد
بحسب القطاع الاقتصادي	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التجارة	٢٩٢,٣٩٨	١٩٨,٣٦٠	٢٨٧,٠٦١	٢١١,٤٣٦
القروض الشخصية (أفراد وشركات)	١١٢,٧١٧	٤٣,٤٣١	٢٢٠,١٤٧	١٤٧,١٨٧
التصنيع	٢٩٣,٠١٤	١٥٤,٣٨٠	٢٨٨,٨٨٣	١٠٠,٣٧٦
الإنشاءات	٨٦,٢٧٧	٤٧,٩٩٥	٧٧٨	٣٤٣
الخدمات	٢٢٥,٨٧٨	١٦٩,٨٦٨	٤٠٨,١٦٨	٣١٥,٧٩٦
المؤسسات المالية	٨٤,٧٧٨	٤١,٣٣٦	-	-
النقل والاتصالات	١٥٥,٥٤١	٧٩,٦٧٦	١,٣٩٧	٤٢٩
المجموع	١,٢٥٠,٦٠٣	٧٣٥,٠٤٦	١,٢٠٦,٤٣٤	٧٧٥,٥٦٧

يتم تحديد انخفاض القيمة العادلة للضمان الذي يحتفظ به البنك المتعلق بالقروض للعملاء من الأفراد والشركات بشكل فردي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بقيمة ٦٠١,١٦٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٥١١,٠٢٥,٠٠٠ درهم). يتكون الضمان من النقد والأوراق المالية والرهون على الممتلكات العقارية والمركبات والآلات والماكينات والمخزون والذمم المدينة التجارية والضمانات من الشركات الأم للقروض لشركاتها التابعة أو شركات المجموعة الأخرى. استحوذ البنك، خلال العام، على ضمانات بقيمة ١٧,٥٢٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٢٧٥,٦٣٢,٠٠٠ درهم).

٩ استثمارات

	٢٠١٨			٢٠١٧		
	مدرجة ألف درهم	غير مدرجة ألف درهم	المجموع ألف درهم	مدرجة ألف درهم	غير مدرجة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الدين:						
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
محلية	٢,٩٨٨,٥٥٥	-	٢,٩٨٨,٥٥٥	-	-	-
خارجية	٥٩٦,٣٤٧	-	٥٩٦,٣٤٧	-	-	-
متاحة للبيع						
محلية	-	-	-	٢,٧١٤,٦٣٨	-	٢,٧١٤,٦٣٨
خارجية	-	-	-	٤٧٤,٦١١	-	٤٧٤,٦١١
القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة						
خارجية	١٩٠,٩٦٩	-	١٩٠,٩٦٩	-	-	-
محتفظ بها للمتاجرة						
خارجية	-	-	-	١٩٦,٤٩٧	-	١٩٦,٤٩٧
التكلفة المطفأة						
محلية	٤٨,٨٥٢	-	٤٨,٨٥٢			
محتفظ بها لحين استحقاقها						
محلية	-	-	-	١٨,٤٨٩	-	١٨,٤٨٩
مجموع سندات الدين	٣,٨٢٤,٧٢٣	-	٣,٨٢٤,٧٢٣	٣,٤٠٤,٢٣٥	-	٣,٤٠٤,٢٣٥
حقوق الملكية:						
القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
محلية	-	٤٦٧	٤٦٧	-	-	-
خارجية	٢٩١	٧٦	٣٦٧	-	-	-
متاحة للبيع						
محلية	-	-	-	-	٣٠١	٣٠١
خارجية	-	-	-	٨,٨٢٤	٧٦	٨,٩٠٠
مجموع حقوق الملكية	٢٩١	٥٤٣	٨٣٤	٨,٨٢٤	٣٧٧	٩,٢٠١
مجموع الاستثمارات	٣,٨٢٥,٠١٤	٥٤٣	٣,٨٢٥,٥٥٧	٣,٤١٣,٠٥٩	٣٧٧	٣,٤١٣,٤٣٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة			(١,٤٢٣)			-
صافي الاستثمارات			٣,٨٢٤,١٣٤			٣,٤١٣,٤٣٦

في ١ يناير ٢٠١٨، قام البنك بتصنيف بعض الاستثمارات المبينة في الجدول أعلاه كأسهم حقوق ملكيةبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وفي عام ٢٠١٧، تم تصنيف هذه الاستثمارات كمتاحة للبيع وتم قياسها بالقيمة العادلة. تم التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر لأنه من المتوقع أن يتم الاحتفاظ بالاستثمارات على المدى الطويل لأغراض استراتيجية.

تتضمن المبالغ الواردة أعلاه استثمارات في أوراق مالية بقيمة ٦٧٨,٣٧٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٧٨٤,٥٦٥,٠٠٠ درهم) مضمونة بموجب اتفاق إعادة الشراء المبرم مع المقرضين.

خلال السنة، استثمر البنك في أسهم غير مدرجة لإحدى الشركات بقيمة ١٦٦,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٣٠١,٠٠٠ درهم) والتي تم تصنيفها ضمن المستوى الثالث.

٩ استثمارات (تابع)

يوضح الجدول التالي التسوية بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية لمخصص الخسارة على القروض والسلفيات. توضيح الفترات: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً والخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والائتمان منخفض القيمة مدرجة في الإيضاح رقم ٣.

ألف درهم	*المرحلة الأولى* *الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً*	*المرحلة الثانية* *الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية*	*المرحلة الثالثة* *الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية*	*المجموع*
استثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة				
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨	١٥,٧١٨	٤٣١	-	١٦,١٤٩
التغيرات بسبب موجودات مالية معترف بها في الرصيد الافتتاحي التي:				
تم تحويلها إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	٤٣١	(٤٣١)	-	-
المحمّل على بيان الدخل من العمليات الجارية	٤,٧٨٠	-	-	٤,٧٨٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٢٠,٩٢٩**	**-**	**-**	**٢٠,٩٢٩**

١٠ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ

	أرض ومبان بنظام التملك الحر ألف درهم	وتحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة أو التقييم:				
في ١ يناير ٢٠١٨	٤٣٢,٢٥٧	٢٦٧,١٦٢	٨٣,٢٨٠	٧٨٢,٦٩٩
إضافات	١٠٣	٤,٩٢٧	١٦,٧٦٣	٢١,٧٩٣
تحويلات	-	٣,٣٥٥	(٣,٣٥٥)	-
حذوفات	-	(٩,١٥٤)	-	(٩,١٥٤)
استبعادات	-	(٤٢٥)	-	(٤٢٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٤٣٢,٣٦٠**	**٢٦٥,٨٦٥**	**٩٦,٦٨٨**	**٧٩٤,٩١٣**
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠١٨	١٥,٨٩٤	١٧٦,٨٤٥	-	١٩٢,٧٣٩
المحمّل السنة	٣,٧٤٤	٢٥,٦١٣	-	٢٩,٣٥٧
تحويل	-	-	-	-
حذوفات	-	(٥,٢٩٥)	-	(٥,٢٩٥)
استبعادات	-	(٢٤٣)	-	(٢٤٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**١٩,٦٣٨**	**١٩٦,٩٢٠**	**-**	**٢١٦,٥٥٨**
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٤١٢,٧٢٢**	**٦٨,٩٤٥**	**٩٦,٦٨٨**	**٥٧٨,٣٥٥**

	أرض ومبان بنظام التملك الحر *ألف درهم*	*مركبات وتحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات* *ألف درهم*	*أعمال رأسمالية قيد التنفيذ* *ألف درهم*	*المجموع* *ألف درهم*
التكلفة أو التقييم:				
في ١ يناير ٢٠١٧	٤٣٦,٠٣٠	٢٦٤,٢٤١	٤٧,٣١١	٧٤٧,٥٨٢
إضافات	١٠٣	١٠,١٨٠	٣٧,١٧٩	٤٧,٤٦٢
تحويلات	-	١,٢١٠	(١,٢١٠)	-
حذوفات	(٣,٨٧٦)	(٤,٨٨٣)	-	(٨,٧٥٩)
استبعادات	-	(٣,٥٨٦)	-	(٣,٥٨٦)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	**٤٣٢,٢٥٧**	**٢٦٧,١٦٢**	**٨٣,٢٨٠**	**٧٨٢,٦٩٩**
الاستهلاك:				
في ١ يناير ٢٠١٧	١٣,٠١٠	١٥٠,٢٤٧	-	١٦٣,٢٥٧
المحمّل السنة	٣,٧٥٣	٣١,٩٨٩	-	٣٥,٧٤٢
تحويل	-	-	-	-
حذوفات	(٨٦٩)	(٢,٨٩٠)	-	(٣,٧٥٩)
استبعادات	-	(٢,٥٠١)	-	(٢,٥٠١)
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	١٥,٨٩٤	١٧٦,٨٤٥	-	١٩٢,٧٣٩
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٤١٦,٣٦٣	٩٠,٣١٧	٨٣,٢٨٠	٥٨٩,٩٦٠

بلغت تكلفة الأرض بنظام التملك الحر أعلاه ٣٣٨,٣٦٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٣٣٨,٣٦٨,٠٠٠ درهم).

١٠ ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ (تابع)

خلال ٢٠١٨، تتعلق الإضافات إلى الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالمصاريف المتكبدة فيما يتعلق بشراء تحسينات على عقار مستأجر وأثاث وتجهيزات ومعدات بقيمة ١٦,٧٦٣,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٣٧,١٧٩,٠٠٠ درهم). عند إكمال المشاريع المرتبطة، تم تحويل ٣,٣٥٥,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ١,٢١٠,٠٠٠ درهم) إلى "مركبات، وتحسينات على عقار مستأجر، وأثاث وتجهيزات ومعدات".

خلال ٢٠١٨، قام البنك بمراجعة شبكة فروعه وشطب مباني وأثاث ومعدات بصافي قيمة دفترية بلغت ٣,٨٥٩,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم)

الموجودات غير الملموسة المتعلقة ببرمجيات الحاسوب مدرجة ضمن المعدات بصافي قيمة دفترية بلغت ٢٠,٣٥٧,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٢٦,٨١٤,٠٠٠ درهم).

١١ موجودات أخرى

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
فوائد مستحقة	١٠٢,٠٢٠	٧١,١٦٨
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات (إيضاح ٢٥)	٨٣,٦٣٦	١١٠,٧٦١
قبولات	٣٨٥,٧٤٤	٦٧١,١٦٦
مبالغ مدفوعة مقدماً وموجودات أخرى	٧٣,٩٢٨	٤٨,٠٧٤
موجودات معاد تملكها مقابل تسوية الديون	٢٩٣,١٦٠	٢٧٥,٦٣٢
	٩٣٨,٤٨٨	١,١٧٦,٨٠١

١٢ مبالغ مستحقة إلى البنوك

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
ودائع تحت الطلب	٣٠,١٦٨	٤١,٩٤٢
ودائع لأجل	٢,١٢١,٢٨٠	١,٥٠١,٩٤٨
	٢,١٥١,٤٤٨	١,٥٤٣,٨٩٠

تتضمن الودائع لأجل القروض من خلال اتفاقيات إعادة الشراء بقيمة ٥٥٠,٨٧٥,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٦٤٢,٦٥٣,٠٠٠ درهم). وتشمل الودائع تحت الطلب مبلغ ١٨,٤٩٥,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٢٨,٠٧٩,٠٠٠ درهم) محتفظ به كهامش للمعاملات المشتقة.

١٣ ودائع العملاء

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
ودائع لأجل وتحت الطلب	١٠,١٧٧,٣١٥	١١,٠٩٤,٨١١
حسابات جارية	٣,٦٣٠,٣٢٥	٣,٦٤٥,٧٣٥
حسابات توفير	٢٣١,٣١٩	٣٠٩,٣٧١
	١٤,٠٣٨,٩٥٩	١٥,٠٤٩,٩١٧

١٤ قروض متوسطة الأجل

الحركة في القروض متوسطة الأجل خلال السنة كانت على النحو التالي:

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير	٨٤٤,٦٢٩	١,٥٢٤,٠٠٥
المصدر خلال السنة	٦٧٩,٤١٣	-
المسدد خلال السنة	(٥٦٩,١٩٢)	(٦٧٩,٣٧٦)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٩٥٤,٨٥٠	٨٤٤,٦٢٩

١٤ قروض متوسطة الأجل (تابع)

يوضح الجدول أدناه تفاصيل فترات الاستحقاق والعملات الأجنبية ومعدلات الفوائد للقروض متوسطة الأجل:

تاريخ الاستحقاق	العملة	ثابت/ متغير	معدل الفائدة	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
٢٠١٨	دولار أمريكي	متغير	ليبور + هامش	-	٨٤٤,٦٢٩
٢٠١٩	دولار أمريكي	متغير	ليبور + هامش	٢٧٥,٤٣٧	-
٢٠٢٠	دولار أمريكي	متغير	ليبور + هامش	٦٧٩,٤١٣	-
				٩٥٤,٨٥٠	٨٤٤,٦٢٩

١٥ مطلوبات أخرى

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
فوائد مستحقة الدفع	١٦٧,٢٦٦	١٣٤,٣٦٥
مخصصات متعلقة بالموظفين	٣٠,٣٣٩	٣٠,٠٩٩
القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح ٢٥)	٦٤,٠٨٨	٨٨,٩٤٨
أوراق قبول	٣٨٥,٧٤٤	٦٧١,١٦٦
الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات خارج الميزانية العمومية	٤٢,٩٥٨	-
شيكات غير مقدمة	٣٢,٤٠٣	٥١,٩٣٣
أخرى	١١٣,٥٠٢	١٥٩,١٢٣
	٨٣٦,٣٠٠	١,١٣٥,٦٣٤

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
مخصصات متعلقة بالموظفين		
يتكون إجمالي التزام مستحقات الموظفين من:		
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٢٨,٥١٩	٢٨,١١٦
مطلوبات أخرى	١,٨٢٠	١,٩٨٣
	٣٠,٣٣٩	٣٠,٠٩٩

وفقاً لقوانين العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة، يقدم البنك مكافآت نهاية الخدمة للموظفين الوافدين. فيما يلي الحركة في الالتزام المدرج في بيان المركز المالي فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
الالتزام كما في ١ يناير	٢٨,١١٦	٣٠,١١٥
مصروف مدرج في بيان الدخل	٨,٠٩٥	٤,٢٣٣
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	(٧,٦٩٢)	(٦,٢٣٢)
الالتزام كما في ٣١ ديسمبر	٢٨,٥١٩	٢٨,١١٦

١٦ رأس المال والاحتياطيات

أ) رأس المال

يتكون رأس المال المُصرّح به والمُصدر والمدفوع بالكامل لدى البنك من ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ سهماً (٢٠١٧: ١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦ سهماً) قيمة كل منها درهم واحد. انظر إيضاح ٢٣ للتفاصيل.

عقد البنك اجتماع جمعية عمومية غير عادية في ١٥ يناير ٢٠١٨ للموافقة على طرح أسهم للمساهمين الحاليين بواقع سهم واحد عادي لكل سهمين عاديين محتفظ بهما. ولاحقاً في مارس ٢٠١٨، تم اكتتاب الأسهم بالكامل ونتج عن ذلك زيادة في رأس المال المدفوع للبنك بقيمة ٦٨٧,٥١٦,٨٨٣ درهم من ١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦ درهم (١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦ سهماً عادياً) الى ٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ درهم (٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩ سهماً عادياً).

١٦ رأس المال والاحتياطيات

ب) احتياطي خاص

وفقاً للمادة رقم ١٤ من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٨ في شأن البنك المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية، يتعين تحويل ما نسبته ١٠٪ من صافي الأرباح إلى احتياطي خاص غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد هذا الاحتياطي ما يُعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

ج) احتياطي قانوني

وفقا للمادة رقم ٢ من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢ لعام ٢٠١٥ والنظام الأساسي للبنك، على تحويل ما نسبته ١٠٪ من صافي الربح إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يُعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

د) احتياطي عام

يمكن استخدام الاحتياطي العام لأي غرض يحدده قرار المساهمين في البنك في اجتماع الجمعية العمومية العادية بناء على توصية مجلس الإدارة.

ه) احتياطي إعادة التقييم

يتم استخدام احتياطي إعادة التقييم لتسجيل الزيادات في القيمة العادلة للأرض والمباني بالملكية الحرة والانخفاضات إلى الحد الذي تتعلق مع هذه الانخفاضات بالزيادة في نفس الأصل المسجل سابقاً ضمن الدخل الشامل. في ٢٠٠٨، غير البنك سياسته المحاسبية لأساس يتعلق بالتكلفة للمحاسبة عن الأرض والمباني.

و) توزيعات الأرباح

لا يقترح أعضاء مجلس الإدارة دفع أي توزيعات أرباح عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٢٠١٧: لا شيء).

ز) تغيرات متراكمة في القيمة العادلة

تتضمن التغيرات المتراكمة في احتياطي القيمة العادلة صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع وصافي الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية (إن وجدت).

١٧ إيرادات الفوائد

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
فائدة على القروض والسلفيات للعملاء	٧٢٠,٣٣٣	٦٩٤,١١٣
فائدة على معاملات أسواق المال ومعاملات بين البنوك	٧٩,٣٣٦	٣٩,٥٩٣
فائدة على سندات دين استثمارية	١٣٣,٣٩٩	١٠٨,٩٤٦
	٩٣٣,٠٦٨	٨٤٢,٦٥٢

١٨ مصاريف الفوائد

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
فائدة على ودائع العملاء	٢٩٧,١٢٣	٢٥٥,٥٤٨
فائدة على المعاملات بين البنوك	١٤٧,٧١٨	٩٧,٦٦٣
	٤٤٤,٨٤١	٣٥٣,٢١١

١٩ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
رسوم على خطابات الاعتماد وأوراق القبول	١٧,٨٧٤	٢١,٥٠٤
رسوم على الضمانات	٣١,٢٨٩	٣٣,٢٣٤
رسوم على قروض وسلفيات	٤١,٧٦٠	٦٧,٧٥٨
مصاريف العمولات	(١٤,٦٢٦)	(١٦,٥١٦)
	٧٦,٢٩٧	١٠٥,٩٨٠

٢٠ إيرادات الصرف الأجنبي

تتكون إيرادات الصرف الأجنبي بشكل رئيسي من صافي أرباح بقيمة ٢١,٥٢٣,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٣١,٤٦٤,٠٠٠ درهم) ناشئة من المتاجرة بالعملات الأجنبية.

٢١ إيرادات تشغيلية أخرى

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
أتعاب مستردة من عملاء	٢٨,٩٠٨	٣٣,٨٩٩
إيرادات من تحصيلات	٤,٤٢٠	٥,٠٥٥
أخرى	٢٠,٠٨٨	٣,١٢٠
	٥٣,٤١٦	٤٢,٠٧٤

تتضمن الإيرادات الأخرى بشكل رئيسي الخسارة المحققة بقيمة ٤,٣٧٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ربح بقيمة ٣,٤٥٣,٠٠٠ درهم) من بيع استثمارات متاحة للبيع.

٢٢ مصاريف تشغيلية أخرى

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
تكاليف إشغال وصيانة	٤١,٦٧٢	٤٩,٤٠٦
أتعاب قانونية ومهنية	١٦,٣٠٣	٢١,٨٤٥
مصاريف إدارية أخرى	١٩,١٢٨	٤٣,٤٢٧
حذف ممتلكات ومعدات	٣,٨٥٨	٥,٠٠٠
	٨٠,٩٦١	١١٩,٦٧٨

٢٣ ربحية السهم

تستند الربحية الأساسية للسهم الواحد على الأرباح العائدة لحملة الأسهم العادية والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، ويتم حسابها على النحو التالي:

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
صافي أرباح السنة	٧٧,٢٢٧,٠٠٠	١٧,٣٤٣,٠٠٠
عدد الأسهم العادية:		
أسهم عادية بقيمة درهم واحد لكل سهم في بداية السنة	١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦	١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦
حقوق إصدار الأسهم العادية بواقع سهم واحد لكل سهمين بقيمة درهم واحد للسهم المصدر خلال السنة	٦٨٧,٥١٦,٨٨٣	-
أسهم عادية بقيمة درهم واحد لكل سهم في نهاية السنة	٢,٠٦٢,٥٥٠,٦٤٩	١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية:		
الأسهم العادية المصدرة في ١ يناير	١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦	١,٣٧٥,٠٣٣,٧٦٦
تأثير أسهم المنحة	١٩٦,٤٣٣,٣٩٥	١٩٦,٤٣٣,٣٩٥
العدد المفترض للأسهم المصدرة قبل حقوق إصدار الأسهم	١,٥٧١,٤٦٧,١٦١	١,٥٧١,٤٦٧,١٦١
تأثير حقوق اصدار الأسهم بقيمة ٤٩١,٠٨٣,٤٨٨ سهماً لمدة ١٠ أشهر من السنة	٤٠٩,٢٣٦,٢٤٠	-
المتوسط المرجح لعدد الأسهم البالغ قيمة كل منها درهم واحد القائمة خلال السنة	١,٩٨٠,٧٠٣,٤٠١	١,٥٧١,٤٦٧,١٦١
الربحية الأساسية للسهم الواحد	٠,٠٤ درهم	٠,٠١ درهم

مبالغ الربحية المخفضة للسهم مماثلة للربحية الأساسية للسهم نظراً لعدم قيام البنك بإصدار اي أدوات كان من الممكن ان يكون لها تأثير على ربحية السهم عند الممارسة.

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يبرم البنك في سياق العمل الاعتيادي معاملات مع أطراف ذات علاقة تتمثل في مساهمين يملكون حصة جوهرية في أسهم البنك، وأعضاء مجلس إدارة البنك، وكبار موظفي إدارة البنك، وشركات خاضعة لسيطرتهم المباشرة أو غير المباشرة أو يمارسون عليها نفوذاً كبيراً. إن الأرصدة القائمة الهامة في ٣١ ديسمبر على النحو التالي:

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
مساهمون:		
مبالغ مستحقة من البنوك	١,٣٣٠	١,٤١٣
مبالغ مستحقة لبنوك أخرى	٣,٨١٦	٥,١٨٠
قروض متوسطة الأجل	١٦٥,٢٦٣	٩١,٨٠٨
التزامات ومطلوبات طارئة	٥,٣١٠	١٢,٤٩١
أعضاء مجلس الإدارة:		
قروض وسلفيات	٢١٥,٤٥٢	٢٥٠
ودائع العملاء	٤,٦٩٩	٨,٥٤٥
التزامات ومطلوبات طارئة	٤٥	٤٥

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
المنشآت الأخرى ذات العلاقة للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة:		
قروض وسلفيات	٢٩٢,٧٤٥	٢٩٣,٤٩٩
استثمارات	٧٠,٠٧٠	٨٥,٨٥٠
مبالغ مستحقة من بنوك	١٠	١٠١
مبالغ مستحقة لبنوك أخرى	١٧٧	٦٨
ودائع العملاء	١٦١,٧١١	١٧٩,٥٦٦
التزامات ومطلوبات طارئة	٢١٦,١٦٢	٢٤٥,٦١٤
كبار موظفي الإدارة في البنك:		
قروض وسلفيات	٢,٠٨٦	٥,٦٩٩
ودائع العملاء	٢,٨٤٨	٤,٦٩٦

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة ومنشآتهم ذات العلاقة وكبار موظفي الإدارة:		
إيرادات فوائد مستحقة	٧,٧١٣	٤,٧٧٩
مصاريف فوائد مستحقة	٢,٢٤٠	٣,٠١١

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تابع)

فيما يلي الإيرادات والمصاريف والمشتريات وبيع الاستثمارات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة خلال السنة والمدرجة ضمن بيان الدخل:

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
المساهمون وأعضاء مجلس الإدارة ومنشآتهم ذات العلاقة		
إيرادات الفوائد	٣٩,٥١٦	٢١,٥٢٤
مصاريف الفوائد	٤,٥٨٥	٦,٢٩٧
(خسارة) / ربح من بيع استثمارات	(٢,٧٤٦)	١٤٦
شراء استثمارات	٢٥,٤٥٤	٢٠,٤٣٤
بيع استثمارات	٣٤,١٦٣	٢٠,٣٩٨

كبار موظفي الإدارة	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
عدد كبار موظفي الإدارة	٨	١٠
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	١٨,٠٧٥	١٦,٨٠٠
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	٩٣٩	٢,٣٢٨
مجموع تعويضات كبار موظفي الإدارة	١٩,٠١٤	١٩,١٢٨
إيرادات الفوائد	٤٢	١٤٣
مصاريف الفوائد	٦٤	٢٢

شروط وأحكام المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

نشأت الأرصدة المستحقة والمعاملات المذكورة أعلاه في سياق العمل الاعتيادي وتمت على أساس تجاري بحت. الفائدة المحمّلة على ومن الأطراف ذات العلاقة تمثل الأسعار التجارية الاعتيادية. إن الأرصدة المستحقة في نهاية السنة بلا ضمانات. كما لم تكن هناك أي ضمانات مقدمة أو مستلمة عن أي ذمم مدينة أو دائنة لدى الأطراف ذات العلاقة. ولم يرصد البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ أي انخفاض في القيمة على المبالغ من الأطراف ذات العلاقة (٢٠١٧: لا شيء).

قام البنك باستئجار مساحة مكتبية في مواقع عديدة مملوكة لطرف ذي علاقة. وقد بلغت إيجارات العقارات والمصاريف المرتبطة بها للسنة ما قيمته ٢,٦٨١,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٢,٣٩٦,٠٠٠ درهم). ويتم التفاوض على إيجارات العقارات في كل سنة وفقا لمعدلات السوق.

٢٥ المشتقات

يقوم البنك، ضمن سياق أعماله الاعتيادي، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد مدفوعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. الأدوات المالية المشتقة تتضمن العقود الآجلة والمقايضات.

١-٢٥ أنواع منتجات المشتقات

أ) عقود آجلة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال. لدى البنك تعرض ائتماني للأطراف المقابلة للعقود الآجلة.

ب) عقود خيارات

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنقل الحق، وليس الالتزام، للمشتري لشراء أو بيع قيمة محددة من الأداة المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال فترة محددة.

ج) عقود مقايضة

عقود المقايضة هي اتفاقيات تعاقدية بين طرفين لتبادل مراحل السداد مع مرور الوقت بناء على مبالغ اسمية محددة متعلقة بالحركات في مؤشر أساسي معين مثل معدل الفائدة أو سعر العملة الأجنبية أو مؤشر الأسهم.

وتتعلق عقود مقايضة أسعار الفائدة بعقود يختارها البنك مع مؤسسات مالية أخرى يقوم البنك بموجبه بتلقي أو دفع سعر فائدة متغير مقابل دفع أو استلام معدل فائدة ثابت، على التوالي. وغالباً ما يتم إجراء مقاصة على تدفقات المدفوعات مع بعضها البعض مع قيام أحد الأطراف بدفع الفرق إلى الطرف الآخر.

وبموجب عقد مقايضة العملات، يدفع البنك مبلغاً محدداً بعملة واحدة وتتلقى مبلغاً محدداً بعملة أخرى. ومعظم عقود مقايضة العملة يتم تسويتها بالإجمالي.

٢-٢٥ غرض المشتقات

يعد البنك طرفاً في الأدوات المشتقة في سياق تلبية احتياجات العميل. إضافة إلى ذلك، يستخدم البنك المشتقات لأغراض المتاجرة، وكجزء من نشاط إدارة المخاطر لديها، يستخدم البنك الأدوات المشتقة لأغراض التحوط من أجل الحد من تعرضها للمخاطر الحالية والمتوقعة، وذلك عن طريق التحوط لبعض المعاملات والتحوط الاستراتيجي مقابل التعرضات في الميزانية العمومية.

تنطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. ومع ذلك، فإن هذه الأدوات تنطوي بانتظام على درجة عالية من المديونية وهي متقلبة للغاية. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثراً جوهرياً على ربح أو خسارة البنك.

وقد تعرض المشتقات التي تتم خارج السوق الرئيسية البنك إلى مخاطر مرتبطة بغياب سوق الصرف الذي يتم فيه إغلاق مركز مفتوح.

يتم تسجيل المشتقات بالقيمة العادلة باستخدام عروض الأسعار المعلنة في سوق نشطة أو الأسعار المقدمة من الأطراف المقابلة أو أساليب التقييم، وذلك باستخدام نموذج التقييم الذي تم فحصه مقابل أسعار معاملات السوق الفعلية وأفضل تقدير للبنك لأكثر معطيات النموذج ملائمة (إيضاح ٢٧).

تبين الجداول أدناه القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة لأغراض إدارة المخاطر والتحوط المسجلة كموجودات ومطلوبات مع قيمها الاسمية. تمثل القيمة الاسمية قيمة أصل الأداة المشتقة أو قيمة السعر أو المؤشر المرجعي للأداة المشتقة الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة المشتقات. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

٢٥ المشتقات (تابع)

٢٥-٢ غرض المشتقات (تابع)

٢٥-٢-١ المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	القيمة العادلة الإيجابية ألف درهم	القيمة العادلة السلبية ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق: خلال ٣ أشهر ألف درهم	٣ - ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
عقود آجلة	٦٢,٤٦٩	(٤٥,٤٩٦)	١١,٩٩٧,٧٤٢	٥,٩٨٤,٦٦٣	٤,١٩٠,٥٩٠	١,٨٢٢,٤٨٩	-
خيارات العملات الأجنبية	١٥	-	٤,٢٠٥	-	٤,٢٠٥	-	-
مقايضات أسعار الفائدة	٢١,١٥٢	(٢,٢١١)	٤١٣,١٤٣	-	٨,٥٩٣	٤٠٤,٥٥٠	-
	٨٣,٦٣٦	(٤٧,٧٠٧)	١٢,٤١٥,٠٩٠	٥,٩٨٤,٦٦٣	٤,٢٠٣,٣٨٨	٢,٢٢٧,٠٣٩	-

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	القيمة العادلة الإيجابية ألف درهم	القيمة العادلة السلبية ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق: خلال ٣ أشهر ألف درهم	٣ - ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
عقود آجلة	١٠٠,١٥١	(٧٤,١٦٨)	١٨,٥٠٦,٩٥٩	٦,٨٦٨,٩٩٨	٦,٥٩٢,٨٩٥	٥,٠٤٥,٠٦٦	-
خيارات العملات الأجنبية	٤٩	(١٥)	٢٤,٩٧٢	٢٤,٩٧٢	-	-	-
مقايضات أسعار الفائدة	١,٣٧٩	(١,٤٦١)	٤٥٥,٩٢٨	-	-	١٥٠,٨٤٩	٣٠٥,٠٧٩
	١٠١,٥٧٩	(٧٥,٦٤٤)	١٨,٩٨٧,٨٥٩	٦,٨٩٣,٩٧٠	٦,٥٩٢,٨٩٥	٥,١٩٥,٩١٥	٣٠٥,٠٧٩

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة

يستخدم البنك عقود تحوط معدلات الفائدة للتحوط ضد تعرضه للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات ذات المعدل الثابت فيما يتعلق بمعدلات الفائدة المعيارية. وتتم مطابقة عقود مقايضة معدلات الفائدة بمشتريات محددة للاستثمارات.

ولا يقوم البنك بالتحوط ضد مخاطر معدلات الفائدة إلا بمقدار معدلات الفائدة المعيارية. والمعدل المعياري هو عنصر من عناصر مخاطر معدلات الفائدة الملحوظة في بيئات ذات صلة. ويتم تطبيق محاسبة التحوط حيثما تلبي علاقات التحوط معايير محاسبة التحوط.

عندما يطبق البنك محاسبة تحوط القيمة العادلة، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هناك توقعات بفعالية مرتفعة للأداة المشتقة المصنفة في كل علاقة تحوط لتعويض التغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط باستخدام تحليل الانحدار. ويستند التقييم إلى تقييم المقاييس الكمية لنتائج الانحدار.

تم بيان القيمة العادلة للمقايضات في الموجودات (المطلوبات) الأخرى، كما تم إدراج القيمة الدفترية لبنود التحوط ضمن بند "الاستثمارات" في بيان المركز المالي. وقد تم إدراج أرباح القيمة العادلة من المشتقات المحتفظ بها في علاقات تحوط قيمة عادلة مؤهلة وربح وخسارة التحوط لبنود التحوط في الإيرادات التشغيلية الأخرى.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، يحتفظ البنك بعقود مقايضة أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر الفوائد إلى جانب المبالغ المتعلقة ببنود التحوط.

	القيمة العادلة الإيجابية ألف درهم	القيمة العادلة السلبية ألف درهم	القيمة الاسمية ألف درهم	القيم الاسمية من حيث الفترة حتى الاستحقاق: خلال ٣ أشهر ألف درهم	٣ - ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تحوط الاستثمارات	١٨,٩٤١	(١٦,٣٨١)	٢,٧٣٧,٩٦٢	-	-	٨١٠,٣٣٧	١,٩٢٧,٦٢٥
٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تحوط الاستثمارات	٩,١٨٢	(١٣,٣٠٤)	١,٥٣٩,٨١٧	-	-	٣٠٤,٨٠١	١,٢٣٥,٠١٦

٢٥ المشتقات (تابع)

٢٥-٢ غرض المشتقات (تابع)

٢٥-٢-١ المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر (تابع)

تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة (تابع)

القيمة الدفترية للبنود المحوطة مدرجة في بند "الاستثمارات" في بيان المركز المالي بإجمالي قيمة اسمية تبلغ ٢,٧١٦,١٨٧,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ١,٥٩٢,٨٩٩,٠٠٠ درهم). تتكون هذه البنود المحوطة من أدوات الدين المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

خلال ٢٠١٨، أدرج البنك ربحاً بقيمة ٢,٤٣٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: خسارة بقيمة ٤,٩٨٧,٠٠٠ درهم) متعلقة بعدم فاعلية التحوط المحتسبة كما يلي:

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	التغير في القيمة ألف درهم	عدم الفاعلية المدرجة في الربح والخسارة ألف درهم	التغير في القيمة ألف درهم	عدم الفاعلية المدرجة في الربح والخسارة ألف درهم
على أدوات التحوط	(٤,١٢٠)	٢,٤٣٨	١٧,٢٥٤	(٤,٩٨٧)
على بنود التحوط	٦,٥٥٨		(٢٢,٢٤١)	

٢٥,٣ مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن الالتزامات التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملائمة للبنك. يتم إبرام ما يقارب من ٩٨% (٢٠١٧: ٩٧%) من عقود مشتقات البنك مع مؤسسات مالية أخرى.

٢٦ مطلوبات والتزامات طارئة

الالتزامات المرتبطة بالائتمان

يلتزم البنك بدفع المبالغ التعاقدية فيما يتعلق بخطابات الاعتماد والضمانات بالنيابة عن العملاء عند تلبية شروط العقد الطارئة. وتمثل المبالغ التعاقدية مخاطر الائتمان بافتراض أن المبالغ قد تم تقديمها بالكامل والضمانات قد تمت المطالبة بكامل مبلغها بعد الإخفاق في التنفيذ والضمانات والكفالات الأخرى لا قيمة لها، إلاّ أن إجمالي المبلغ التعاقدي للالتزامات لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية حيث أن العديد من هذه الالتزامات سوف تنتهي أو تنقضي دون تمويلها.

تمثل التزامات القروض الالتزامات التعاقدية بالحصول على القروض. وهذه الالتزامات قابلة للإلغاء وعادة ما يكون لها تواريخ صلاحية محددة أو تشتمل على شروط لإلغائها. وحيث أن الالتزامات قابلة للإلغاء ومن الممكن أن تنتهي دون سحبها وحيث أن الشروط المسبقة للسحب يجب الوفاء بها، فليس من الضروري أن يمثل إجمالي مبالغ العقد المتطلبات للتدفقات النقدية الصادرة المستقبلية.

٢٦ مطلوبات والتزامات طارئة (تابع)

فيما يلي التزامات البنك المتعلقة بالائتمان:

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
مطلوبات طارئة		
خطابات اعتماد	٤٠٤,٦٤٩	٤٤٨,٩٠٧
ضمانات	٣,٤٣٤,٣٥١	٣,٥٩٣,٥٥٨
	٣,٨٣٩,٠٠٠	٤,٠٤٢,٤٦٥
التزامات		
التزامات قروض غير مسحوبة	٢,٥٦٣,٤٠١	٢,٤٩٦,٦٤٨

يوضح الجدول التالي التسوية بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية لمخصص الخسارة على المطلوبات الطارئة. توضيح الفترات: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً والخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والائتمان منخفض القيمة مدرجة في الإيضاح رقم ٣.

ألف درهم	*المرحلة الأولى* *الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً*	*المرحلة الثانية* *الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية*	*المرحلة الثالثة* *الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية*	*المجموع*
خطابات اعتماد وضمانات				
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٨	١١,٤٨٦	٣٥,٨٠٥	١٦,٨٧٦	٦٤,١٦٧
التغيرات بسبب مخصصات معترف بها في الرصيد الافتتاحي التي:				
تم تحويلها إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر للبنود التي لم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية	(٥٨٧)	٥٨٧	-	-
المحمل على بيان الدخل من العمليات الجارية	٢,٠٠٠	(٦,٣٣٢)	(١٦,٨٧٦)	(٢١,٢٠٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٢,٨٩٩	٣٠,٠٦٠	-	٤٢,٩٥٩

٢٧ إدارة المخاطر

مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة البنك ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديدها وقياسها ومراقبتها وفقا لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصرا هاما في تحقيق الربحية المستمرة للبنك ويتحمل كل فرد داخل البنك المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به.

تتناول إدارة المخاطر جميع المخاطر، وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل، كما تشمل أيضاً العمليات من مرحلة نشوء التعرضات إلى الموافقة عليها والرقابة المستمرة عليها ومراجعتها وصيانتها والإبلاغ عنها. وتغطي إدارة المخاطر أيضاً المؤسسة على المستوى الرفيع وأدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان المشكلة من الإدارة والهيئات والعمليات المتعلقة بأقسام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي.

لا تتضمن عمليات رقابة المخاطر المستقلة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة والتقنية والقطاع. ويتم مراقبة هذه العمليات من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى البنك.

هيكل إدارة المخاطر

لجان على مستوى مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد ومراقبة المخاطر، إلا أن هناك لجاناً فرعية تابعة لمجلس الإدارة تعد مسؤولة عن إدارة ومراقبة المخاطر.

(أ) لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة

لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن وضع استراتيجية مخاطر الائتمان ومراقبة العمليات الائتمانية بشكل عام داخل البنك والاحتفاظ بمحفظة متنوعة وتفادي تركيزات المخاطر غير المرغوب بها وتحسين الجودة العامة لموجودات المحفظة والالتزام بسياسات الائتمان والتوجيهات التنظيمية.

(ب) لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن مراقبة ومراجعة ورفع تقارير عن الترتيبات الرسمية المتعلقة بالتقارير المالية والسردية للبنك وعمليات الرقابة الداخلية والالتزام والتدقيق الداخلي / الخارجي.

(ج) لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إعداد استراتيجية المخاطر وتنفيذ المبادئ والأطر والسياسات لتعزيز هيكل إدارة المخاطر لدى البنك إلى أفضل معايير الممارسات. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر ضمان توفر هياكل رقابة فعالة ومراقبة التعرضات الكلية للمخاطر (تشمل ولا تقتصر على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية).

(د) لجنة مكافآت المجموعة

تعمل لجنة مكافآت المجموعة بالنيابة عن مجلس الإدارة في كافة الشؤون المتعلقة بالحوكمة والمكافآت والترشيحات والخطط الاستراتيجية، باستثناء تلك الصلاحيات والإجراءات الحصرية لمجلس الإدارة على أساس الأحكام القانونية أو النظام الأساسي. ويناط بلجنة مكافآت المجموعة مسؤولية دعم مجلس الإدارة في الإشراف على خطة المكافآت، وذلك من أجل التأكد من أن المكافآت ملائمة ومتوافقة مع ثقافة البنك والأعمال طويلة الاجل وقابلية تحمل المخاطر والأداء وبيئة الرقابة وأي متطلبات قانونية أو نظامية.

مجموعات الإدارة

تكمل مجموعات أو وظائف الإدارة، التي تعد مسؤولة عن المراقبة اليومية للمخاطر، لجان مجلس الإدارة

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

هيكل إدارة المخاطر (تابع)

مجموعات الإدارة (تابع)

(أ) مجموعة إدارة المخاطر

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمخاطر وصيانتها لضمان وجود عمليات رقابة مستقلة. وتعمل هذه المجموعة بصورة وثيقة مع المؤسسة التجارية لدعم أنشطتها بالتزامن مع حماية محفظة مخاطر البنك. وقد وضعت آليات حكيمة لمراقبة المخاطر (العمليات والأنظمة) من أجل ضمان التزام موجودات الخطر ومحافظ الموجودات الفردية بمقاييس الشروط والسياسات المتفق عليها. وتراجع المجموعة جميع مستندات الائتمان وتقارير سياسات ومحافظ المخاطر وتقدمها إلى لجنة الائتمان ولجنة المخاطر.

(ب) الخزينة

الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات البنك والهيكل المالي العام، كما يعد المسؤول الأول عن إدارة مخاطر التمويل والسيولة لدى البنك.

(ج) التدقيق الداخلي

يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة عمليات إدارة المخاطر لدى البنك سنوياً حيث يقوم بفحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام البنك بها. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نظم قياس المخاطر والإبلاغ عنها

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف الموضوعة من قبل البنك. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للبنك وكذلك مستوى الخطر الذي يكون البنك مستعد لقبوله، مع مزيد من التركيز على قطاعات معينة. وإضافة إلى ذلك، يراقب البنك ويقيّم قدرته العامة على تحمّل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

يتم فحص المعلومات التي يتم الحصول عليها من جميع الأعمال ثم تتم معالجتها من أجل التحديد والتحليل والمراقبة في وقت مبكر. يستلم مجلس الإدارة تقريراً ربع سنوي شامل للمخاطر الائتمانية لتقديم كافة المعلومات الضرورية للتقييم والتقرير حيال المخاطر الائتمانية ذات الصلة للبنك. يتضمن التقرير التعرض الكلي لمخاطر الائتمان والاستثناءات من السقوف ومعدلات السيولة والتغيرات على محفظة المخاطر. وتتولى الإدارة العليا تقييم مدى ملاءمة مخصص خسائر الائتمان على أساس ربع سنوي.

وعلى جميع مستويات البنك، يتم إعداد تقارير حول المخاطر لأغراض محددة ويتم توزيعها للتأكد من أن جميع قطاعات العمل لديها أحدث المعلومات الشاملة والضرورية.

يتم تقديم بيانات موجزة إلى الرئيس التنفيذي ولجنة مخاطر الإدارة العامة وجميع أعضاء الإدارة ذوي الصلة في كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر التي اختارها البنك، وذلك يشمل مدى الالتزام بالسقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أي تطورات أخرى في المخاطر.

الحد من المخاطر

يعتمد البنك بصورة فعالة على الضمانات للحد من تعرضه لمخاطر الائتمان.

يستخدم البنك كذلك في إطار إدارته الشاملة للمخاطر المشتقات وأدوات أخرى لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

تركيز المخاطر

تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاولة عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدر مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثر أداء المصرف نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

تركيز المخاطر (تابع)

وبهدف تفادي زيادة التركيز في المخاطر، تشتمل السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك على إرشادات محددة تهدف إلى المحافظة على تنوع المحفظة. تتم مراقبة وإدارة التركيزات التي يتم تحديدها وفقاً لذلك.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالتعهدات / الالتزامات التعاقدية مما يتسبب في تكبد البنك خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإقراض والتمويل التجاري والخزينة والأنشطة الأخرى التي يقوم بها البنك. تعتبر مخاطر الائتمان أكبر المخاطر التي تواجه البنك، وتتم مراقبتها بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات ذات الصلة. وتنطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

وضع البنك إجراءات لمراجعة الجدارة الائتمانية للكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك المراجعة المنتظمة للضمانات. مقوف الطرف المقابل تحدد باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر. تصنيفات المخاطر خاضعة للمراجعة المنتظمة. وتسمح هذه الإجراءات للبنك بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي يتعرض لها وباتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي، بما في ذلك المطلوبات والالتزامات المحتملة. يتم بيان الحد الأقصى، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التعزيزات الائتمانية والتسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات.

	إيضاحات	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (لا يشمل النقد في الصندوق)	٦	١,٧٩٢,٢٩٩	١,٧٩٢,٢٩٩
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	٧	٥٢٠,١٧٢	٥٢٠,١٧٢
قروض وسلفيات (بالصافي من المخصصات)	٨	١٢,٧٥٩,١٠١	١٢,٧٥٩,١٠١
استثمارات	٩	٣,٨٢٤,٧٢٣	٣,٨٢٤,٧٢٣
موجودات أخرى*	١١	٦١٨,٠٤٥	٦١٨,٠٤٥
*باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً والموجودات المستحوذ عليها عند تسوية الديون			
المجموع		١٩,٥١٤,٣٤٠	
خطابات اعتماد	٢٦	٤٠٤,٦٤٩	٤٠٤,٦٤٩
ضمانات	٢٦	٣,٤٣٤,٣٥١	٣,٤٣٤,٣٥١
التزامات قروض غير مسحوبة	٢٦	٢,٥٦٣,٤٠١	٢,٥٦٣,٤٠١
المجموع		٦,٤٠٢,٤٠١	
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان		٢٥,٩١٦,٧٤١	

نظرا لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل، والمنطقة الجغرافية، وقطاع العمل. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ما قيمته ٤٤٨,٤٨٣,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٥١٥,٧٥١,٠٠٠ درهم).

يتم تحليل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لدى البنك، بعد المخصصات وقبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى، على أساس المناطق الجغرافية التالية:

	٢٠١٨		٢٠١٧	
		مطلوبات طارئة		مطلوبات طارئة
	موجودات ألف درهم	والتزامات ألف درهم	موجودات ألف درهم	والتزامات ألف درهم
الإمارات العربية المتحدة	١٧,٣٧٢,٣٩٥	٥,٨٦٤,٠٨٩	١٧,٧٥٠,٨٣٣	٦,٠٦٣,١٥٢
دول الشرق الأوسط الأخرى	١,٥١٦,٣٤٥	٢٦٩,٤٢٣	١,٢٩٧,٧٤١	٢٠٨,٤٥٤
أوروبا	٧٥,٠٨٢	٣٢,٢٣٦	١١٤,٩٤٢	٧٤,٩٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٣٤,٨١٤	-	٢٩٦,٧٤٠	-
باقي بلدان العالم	٣١٥,٧٠٤	٢٣٦,٦٥٣	٢٩٦,٥١٤	١٩٢,٦٠٧
المجموع	١٩,٥١٤,٣٤٠	٦,٤٠٢,٤٠١	١٩,٧٥٦,٧٧٠	٦,٥٣٩,١١٣

فيما يلي تحليل الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان (باستثناء النقد في الصندوق) بعد المخصصات وقبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى حسب قطاع العمل:

	٢٠١٨	٢٠١٧ ألف درهم
الخدمات المالية	٤,١٩٨,٠٤٥	٤,١٠٧,٥٥٤
التجارة	٢,٤٩٩,٥٣٦	٢,٤٩٤,٤٥٦
التصنيع	١,٦٠٢,٦١٧	١,٨١٠,٩١٩
القطاع الحكومي والعام	٣,٩٢٤,١٥٦	٣,٥٢٦,١٠٢
الإنشاءات	٩٢٧,٩٩٨	٨٦٣,٦٩٥
الخدمات	١,٩٠٠,٦٧١	٢,١٠٥,١٧٤
أخرى	٥,٦٠٥,٠٣٠	٥,٨٧٩,٠٢٩
		٢٠,٦٥٨,٠٥٣
ناقصاً: مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات		(١,١٤٣,٧١٣)
	١٩,٥١٤,٣٤٠	١٩,٧٥٦,٧٧٠

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجودة الائتمانية لفئات الموجودات المالية

تدار الجودة الائتمانية للموجودات المالية من قبل البنك باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. ويبين الجدول أدناه جودة الائتمان حسب فئة الموجودات المالية، استنادا إلى نظام التصنيف الائتماني للبنك.

	٢٠١٨			
	المرحلة الأولى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً	المرحلة الثانية الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة الثالثة الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي				
الدرجة المرتفعة	١,٧٩٢,٢٩٩	-	-	١,٧٩٢,٢٩٩
القيمة الدفترية	١,٧٩٢,٢٩٩	-	-	١,٧٩٢,٢٩٩
مبالغ مستحقة من البنوك				
الدرجة المرتفعة	٧٠,٠٣٧	-	-	٧٠,٠٣٧
الدرجة القياسية	٤٥٠,١٣٥	-	-	٤٥٠,١٣٥
القيمة الدفترية	٥٢٠,١٧٢	-	-	٥٢٠,١٧٢
قروض وسلفيات				
الدرجة المرتفعة	١١٧,٤١٥	٢٩	-	١١٧,٤٤٤
الدرجة القياسية	١٠,٠٠٦,٨٤٠	٨٥٤,٩٧٣	٢٨,٧٥٢	١٠,٨٩٠,٥٦٥
دون القياسية	١٩٠,٢١٤	١,٤٤٩,٦٩٥	٤,٢٩٣	١,٦٤٤,٢٠٢
التعثر	-	-	١,٢٥٠,٦٠٣	١,٢٥٠,٦٠٣
مجمل القروض	١٠,٣١٤,٤٦٩	٢,٣٠٤,٦٩٧	١,٢٨٣,٦٤٨	١٣,٩٠٢,٨١٤
مخصص الخسارة	(٦٠,٠٣٦)	(٣٤٨,٦٣١)	(٧٣٥,٠٤٦)	(١,١٤٣,٧١٣)
القيمة الدفترية	١٠,٢٥٤,٤٣٣	١,٩٥٦,٠٦٦	٥٤٨,٦٠٢	١٢,٧٥٩,١٠١
استثمارات - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
الدرجة المرتفعة	٢,٣١٢,١١١	-	-	٢,٣١٢,١١١
الدرجة القياسية	١,٢٧٢,٧٩٠	-	-	١,٢٧٢,٧٩٠
إجمالي الاستثمارات	٣,٥٨٤,٩٠١	-	-	٣,٥٨٤,٩٠١
مخصص الخسارة	(١٩,٥٠٧)	-	-	(١٩,٥٠٧)
القيمة الدفترية	٣,٥٦٥,٣٩٤	-	-	٣,٥٦٥,٣٩٤
استثمارات - التكلفة المطفأة				
الدرجة المرتفعة	٤٨,٨٥٢	-	-	٤٨,٨٥٢
إجمالي الاستثمارات	٤٨,٨٥٢	-	-	٤٨,٨٥٢
مخصص الخسارة	(١,٤٢٣)	-	-	(١,٤٢٣)
القيمة الدفترية	٤٧,٤٢٩	-	-	٤٧,٤٢٩
موجودات أخرى				
الدرجة القياسية	٤٨٣,٨٧٩	٢٩,٢٥٦	-	٥١٣,١٣٥
دون القياسية	١,٨٠٥	١٩,٤٦٨	-	٢١,٢٧٣
القيمة الدفترية	٤٨٥,٦٨٤	٤٨,٧٢٤	-	٥٣٤,٤٠٨
ضمانات / خطابات اعتماد				
الدرجة المرتفعة	١٥,٧٨٥	١٦٢	-	١٥,٩٤٧
الدرجة القياسية	٢,٩٤٤,٩٦٧	٥٧١,٦٣٢	-	٣,٥١٦,٥٩٩
دون القياسية	١٠,١٥٠	٢٥٠,٩٢٢	-	٢٦١,٠٧٢
التعثر	-	-	٤٥,٣٨٢	٤٥,٣٨٢
إجمالي التعرض	٢,٩٧٠,٩٠٢	٨٢٢,٧١٦	٤٥,٣٨٢	٣,٨٣٩,٠٠٠
مخصص الخسارة	(١٢,٨٩٩)	(٣٠,٠٥٨)	-	(٤٢,٩٥٧)
القيمة الدفترية	٢,٩٥٨,٠٠٣	٧٩٢,٦٥٨	٤٥,٣٨٢	٣,٧٩٦,٠٤٣

٢٧ إدارة **المخاطر (تابع)**

مخاطر الائتمان (تابع)

الجودة الائتمانية لفئات الموجودات المالية

تعد جميع التزامات القروض لدى البنك قابلة للإلغاء، وعليه لا تدخل في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

يبين الجدول أدناه تحليل جودة الائتمان بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ للمعلومات المقارنة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة			تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة	تعرضت لانخفاض فردي في القيمة	المجموع
	الدرجة المرتفعة ألف درهم	الدرجة القياسية ألف درهم	دون الدرجة القياسية ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:	١,٩٣٣,٠٧٧	-	-	-	-	١,٩٣٣,٠٧٧
مبالغ مستحقة من البنوك	١٨١,٩٤٨	٢٣١,٥٨٠	-	-	-	٤١٣,٥٢٨
قروض وسلفيات (إجمالي)						
-الشركات	٧٤,٥١٥	٨,٤١٥,٩٥٥	١,٢٠٠,٧٣٠	١٠٦,٩٧٤	١,٠٣٨,٢٢٠	١٠,٨٣٦,٣٩٤
-الأفراد	-	٣,١٤١,٨٥٨	-	١٢,٠٤٠	١٦٨,٢١٤	٣,٣٢٢,١١٢
استثمارات	٢,١٤٠,٥٤٨	١,٢٦٣,٦٨٧	-	-	-	٣,٤٠٤,٢٣٥
موجودات أخرى	٢٧١,٣٠٧	٥٤٦,١٧٢	٦٠,١٠٤	-	-	٨٧٧,٥٨٣
	٤,٦٠١,٣٩٥	١٣,٥٩٩,٢٥٢	١,٢٦٠,٨٣٤	١١٩,٠١٤	١,٢٠٦,٤٣٤	٢٠,٧٨٦,٩٢٩

تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة

تشمل القروض والسلفيات التي تأخر سدادها تلك القروض والسلفيات التي تأخر سدادها حسب جدول السداد. ولا تعتبر أغلبية القروض التي تأخر سدادها أنها قد تعرضت للانخفاض في القيمة. إن تحليل أعمار القروض والسلفيات التي تأخر سدادها لكنها لم تتعرض للانخفاض في القيمة هو على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	أقل من ٣٠ يوماً ألف درهم	٣١ إلى ٦٠ يوماً ألف درهم	٦١ إلى ٩٠ يوماً ألف درهم	أكثر من ٩١ يوماً ألف درهم	المجموع ألف درهم
قروض وسلفيات	٥٣,٦٤٢	١٢,٢٨٥	٥٩,٣٧٣	٦٠,٨١٠	١٨٦,١١٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٧					
قروض وسلفيات	٤٧,٩٠١	٣٦,٤٨٩	٤,٤٨٨	٣٠,١٣٦	١١٩,٠١٤

ما يقارب نسبة ٩٥% (٢٠١٧: ٩٠%) من القروض أعلاه تم تقديمها إلى قطاع الشركات.

القيمة الدفترية لفئات الموجودات المالية داخل الميزانية العمومية التي تم إعادة التفاوض على شروطها

	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
قروض وسلفيات	٩٩٠,٢٩٠	١,٠٤٩,٢٩٧

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يحتفظ البنك بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. وتتمثل الأنواع الرئيسية لهذه الضمانات التي تم الحصول عليها في النقد والأوراق المالية والرهونات على الممتلكات العقارية والمركبات والمنشآت والآلات والمخزون والذمم المدينة التجارية. ويحصل البنك أيضا على ضمانات من الشركات الأم مقابل القروض التي تقدمها إلى شركاتها التابعة والشركات الأخرى التابعة لمجموعتها. ويعتمد حجم ونوع الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف المقابل. يتم تطبيق مبادئ توجيهية بشأن قبول أنواع الضمانات وموشرات التقييم. وعموماً لا يتم الاحتفاظ بضمانات مقابل الاستثمارات لغير أغراض المتاجرة والمبالغ المستحقة من البنوك والمؤسسات المالية. وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وحسب الضرورة تطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقات المعنية، وتدرس قيمة الضمان أثناء الفحص الدوري للتسهيلات الائتمانية ومدى كفاية مخصص انخفاض القيمة للقروض والسلفيات.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تابع)

فيما يلي نسبة التعرضات المضمونة والأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض والسلفيات:

	نسبة التعرض المضمون		النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به
	٢٠١٨	٢٠١٧	
قروض رهن للأفراد	(١٠٠%)	١٠٠%	عقارات سكنية
عملاء شركات	(٦٦%)	٦٥%	النقد والأوراق المالية والمركبات والممتلكات والمعدات والممتلكات التجارية والمخزون والذمم المدينة التجارية

قروض رهن للأفراد

التعرضات لمخاطر الائتمان من قروض الرهن للأفراد وفقاً لنسبة القرض إلى القيمة هي كالتالي:

نسبة القرض إلى القيمة	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
أقل من ٥٠%	٢٦٤,٢٢٣	٣١٤,٣٦٦
٥١ - ٧٠%	٧٣٧,٩٧٦	٩٠٩,٥٦٢
٧١ - ٩٠%	١,٠٧٢,١٧٠	٨١٨,٦٤٣
٩١ - ١٠٠%	٥٦,٣١٨	٤٨,٢٦٨
أكثر من ١٠٠%	١٤,٥٣٥	-
المجموع	٢,١٤٥,٢٢٢	٢,٠٩٠,٨٣٩

يتم احتساب نسبة القرض إلى القيمة على أساس نسبة إجمالي مبلغ القرض إلى قيمة الضمان. ويستثنى من قيمة الضمان أي تعديلات يتم إجراؤها للحصول على الضمان أو بيعه. وتستند قيمة الضمان بالنسبة للقروض السكنية إلى قيمة الضمان عند الإنشاء المحدث بناء على التغيرات في مؤشرات أسعار المنازل.

قروض تعرضت لانخفاض في القيمة

بالنسبة للقروض التي تعرضت للانخفاض في القيمة، تستند قيمة الضمان إلى أحدث عمليات التثمين. وفيما يلي التعرض لمخاطر الائتمان من قروض الرهن العقاري للأفراد التي تعرضت للانخفاض في القيمة وفقاً لنسبة القرض إلى القيمة:

نسبة القرض إلى القيمة	٢٠١٨ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم
أقل من ٥٠%	٧,٢٦٣	٥,٥١١
٥١ - ٧٠%	٣٠,١٥٨	٣٢,١٣٣
أكثر من ٧٠%	٣٧,٧٠٥	٢٦,٣٢٧
المجموع	٧٥,١٢٦	٦٣,٩٧١

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض في القيمة والممنوحة إلى العملاء من الأفراد (بما فيها الرهونات) ١١٢,٧١٨,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ١٦٨,٢١٤,٠٠٠ درهم)، كما بلغت قيمة الضمانات القابلة للتحديد المحتفظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات ١١٢,٦٨٦,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ١٠٠,١٢٠,٠٠٠ درهم).

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تابع)

عملاء شركات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات التي تعرضت للانخفاض في القيمة والممنوحة إلى العملاء من الشركات ١,١٣٧,٨٨٥,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ١,٠٣٨,٢٢٠,٠٠٠)، كما بلغت قيمة الضمانات القابلة للتحديد (لا سيما العقارات التجارية) المحتفظ بها مقابل تلك القروض والسلفيات ٤٨٨,٤٨٢,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٤١٠,٩٠٥,٠٠٠ درهم). وبالنسبة لكل قرض، فإن قيمة الضمانات المفصح عنها لا تزيد على القيمة الاسمية للقرض المحتفظ بالضمانات مقابله.

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة

المعطيات والافتراضات والأساليب المستخدمة في تقدير انخفاض القيمة (يرجى الرجوع إلى السياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٣ أعلاه)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

لتحديد ما إذا قد حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان من أي تعرض، يقوم البنك بمقارنة:

- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر كما في تاريخ التقرير، مع
- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر لهذه النقطة الزمنية التي تم تقديرها عند الاعتراف المبدئي بالتعرض.

بالنسبة للتقييم السابق، فإن البنك سينظر في المعلومات المعقولة والمثبتة ذات الصلة والمتاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري، بما في ذلك المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بناء على التجربة التاريخية للبنك والتقييم الائتماني والمعلومات المستقبلية.

أهمية معايير تصنيف المراحل

كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤ من هذه البيانات المالية، تعتبر المراحل (المراحل من ١ إلى ٣) معطيات مهمة لتحديد ما هي القروض التي تجذب الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر أو مخصص الانخفاض في القيمة.

- يتم تحديد المرحلة بناء على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للقروض منذ الاعتراف المبدئي.
- القروض في المرحلة الثالثة هي القروض التي يملك البنك أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناء على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناء على تقييم التغير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.
- تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ازدادت جوهريا بحسب المحفظة وتشمل التغيرات الكمية في احتمالات التعثر والعوامل النوعية، بما في ذلك الدعم على أساس العجز. باستخدام الحكم الائتماني المتمرس، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات الصلة، يمكن للبنك أن يحدد بأن التعرض قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية خاصة يعتبرها مؤشراً على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب. يتضمن تعريف ومعايير إدارة البنك للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) المعايير التالية:

- التعرضات تجاه العملاء من الشركات والمؤسسات المالية
  - تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً
  - إشارة إعادة الهيكلة
  - لجنة الموجودات الخاصة
  - تنزيل المرتبة بمقدار ٣ درجات من مقياس مكون من ٢٢ درجة وفقاً لتوجيهات التصنيفات الداخلي.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

المعطيات والافتراضات والأساليب المستخدمة في تقدير انخفاض القيمة (تابع)

- التعرضات للعملاء من الأفراد
  - تأخر السداد لأكثر من ٣٠ يوماً
  - إشارة إعادة الهيكلة
  - القطاع المستبعد
  - مجموعات التسعير

درجات مخاطر الائتمان
يقوم البنك بربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان استناداً إلى مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر وتطبيق الأحكام الائتمانية السابقة. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر. تختلف هذه العوامل تبعا لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

يتم ربط كل تعرض بدرجة معينة من درجات مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي على أساس المعلومات المتاحة عن المقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مختلفة من درجات مخاطر الائتمان. تشمل المراقبة عادة استخدام البيانات التالية:

التعرّضات تجاه الشركات	التعرّضات تجاه الأفراد	كافة التعرضات
- المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء المراجعة الدورية لملفات العملاء - على سبيل المثال، البيانات المالية المدققة وحسابات الإدارة والموازنات والتوقعات. - البيانات من الوكالات المرجعية الائتمانية والمقالات الصحفية والتغييرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية. - السندات المتداولة وأسعار مقايضة التعثّر الائتماني للمقترض، إن توفرت. - التغييرات الهامة الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتكنولوجية للمقترض أو في أنشطته التجارية.	- البيانات التي تم جمعها داخلياً عن أداء العميل. - البيانات الخارجية من الوكالات المرجعية الائتمانية بما في ذلك درجات الائتمان الخاصة بقطاع العمل.	- سجل الدفع - يشمل ذلك التعثر. - استخدام الحد الممنوح. - طلبات ومنح الإمهال. - التغييرات الحالية والمتوقعة في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.

تحديد مدة احتمالية التعثر:
درجات مخاطر الائتمان هي مدخلات أولية لتحديد مدة التعرض لاحتمالية التعثر. يقوم البنك بجمع معلومات الأداء والتعثر عن تعرضه لمخاطر الائتمان التي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الائتمان. كما يتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من الوكالات المرجعية الائتمانية الخارجية.

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها وعمل تقديرات للفترة المتبقية لاحتمالية التعثر على مدى العمر وكيف يتوقع لها أن تتغير بمرور الوقت.

يشمل هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغييرات في معدلات التعثر والتغييرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي إلى جانب تحليل متعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (على سبيل المثال، الخبرة السابقة في الإمهال) على خطر التعثر. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الفائدة المعيارية والبطالة. بالنسبة إلى التعرضات المجالات و/ أو المناطق المحددة، فقد يمتد التحليل إلى أسعار السلع و/ أو العقارات ذات الصلة.

واستناداً إلى مشورة لجنة مخاطر السوق للبنك والنظر في مجموعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يقوم البنك بصياغة وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (انظر النقاش أدناه حول إدراج المعلومات المستقبلية). ثم يستخدم البنك هذه التوقعات لتعديل تقديراته لاحتماليات التعثر.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

المعطيات والافتراضات والأساليب المستخدمة في تقدير انخفاض القيمة (تابع)

تعريف التعثر:
يعتبر البنك الأصل المالي متعثراً عندما:

- لا يكون من المحتمل أن يقوم المقترض بدفع التزاماته الائتمانية إلى البنك بالكامل دون أن يقوم البنك باتخاذ إجراءات كبيع ضمان (إذا كان هناك ضمانات محتفظ بها)، أو
- يكون المقترض متأخر في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى البنك لأكثر من ٩٠ يوماً.
- تعتبر السحوبات البنكية على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن يتنهك العميل حداً معيناً أو تم إخطاره بحد أقل من المبلغ الحالي القائم.

عند تقييم ما إذا كان المقترض متعثراً، يقوم البنك بدراسة المؤشرات التالية:

- النوع - مثل عدم الالتزام بتعهد ما.
- الكم - مثل حالة التعثر وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة إلى البنك.
- بناء على البيانات المعدة داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير بمرور الوقت المعطيات المتعلقة بتقييم ما إذا كانت أداة مالية في حالة تعثر، وكذلك مدى أهمية هذه المعطيات، بما يعكس التغيرات في الظروف.

ويتوافق تعريف التعثر إلى حد كبير مع التعريف الذي يطبقه البنك لأغراض رأس المال التنظيمي.

استخدام المعلومات المستقبلية:
يقوم البنك باستخدام المعلومات المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وقياسه للخسارة الائتمانية المتوقعة. واستنادا إلى مشورة لجنة مخاطر السوق للبنك والنظر في مجموعة من المعلومات الخارجية الفعلية والمتوقعة، يقوم البنك بصياغة وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى. قام البنك بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان. يتم استخدام السيناريوهات الاقتصادية إجمالي الناتج المحلي للدولة وأسعار النفط كمؤشرات رئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل البيانات التاريخية على مدى السنوات الثلاثة إلى الخمس الماضية.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:
كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣ من البيانات المالية، المعطيات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هي هيكل مدة المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر.
- الخسارة الناتجة عن التعثر.
- التعرض الناتج عن التعثر.

وتستمد هذه المقاييس عموماً من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى ويتم تعديلها لتعكس المعلومات المستقبلية كما هو مبين أعلاه.

لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال فترة التقرير.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

المبالغ الناشئة من الخسارة الائتمانية المتوقعة (تابع)

المعطيات والافتراضات والأساليب المستخدمة في تقدير انخفاض القيمة (تابع)

احتمالية التعثر:
تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً.

الخسارة الناتجة عن التعثر:
الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم البنك بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

التعرض الناتج عن التعثر:
يمثل التعرض الناتج عن التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص البنك التعرض الناتج عن التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عن التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى ١٢ شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس البنك الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للبنك المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في المخاطر المتعلقة بالصعوبات التي قد يواجهها البنك عند الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية التي تتم تسويتها بتسليم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى. وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة لاحتمالية عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات السداد عند استحقاقها في ظل الظروف العادية والصعبة. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، كما أنها طبقت سياسة لإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بشكل يومي. وقد قام البنك بإعداد عمليات رقابة داخلية وخطط طوارئ لإدارة مخاطر السيولة. ويتضمن ذلك إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر ضمانات من الدرجة العالية يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل إضافي عند الحاجة.

يحتفظ البنك بمحفظة موجودات متداولة ومتنوعة من المفترض أن يتم تسييلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. ويملك البنك أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها يمكن الحصول عليها للوفاء باحتياجات السيولة لديها. إضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بوديعة إلزامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تساوي ١٤٪ من الودائع الجارية و١٪ من الودائع لأجل. ووفقاً لسياسات البنك، يتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من التصورات، مع إيلاء العناية الواجبة لعناصر الضغط المتعلقة بالسوق بشكل عام والبنك على وجه التحديد.

الجانب الأكثر أهمية هو الاحتفاظ بالحدود النظامية لنسب الإقراض إلى الموارد المستقرة والموجودات السائلة المؤهلة إلى إجمالي المطلوبات. ويركز البنك على أهمية الحسابات الجارية والودائع لأجل وحسابات التوفير كمصادر تمويل لقروضها إلى العملاء. ويتم مراقبة هذه الحسابات باستخدام نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة التي تقارن القروض والسلفيات إلى العملاء كنسبة من حسابات العملاء الجارية الأساسية وحسابات التوفير الأساسية للعملاء إلى جانب القروض متوسطة الأجل. تم تطبيق نسبة الموجودات السائلة المؤهلة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في سنة ٢٠١٥، وقد استبدلت هذه النسبة نسبة الموجودات السائلة. وتتكون الموجودات السائلة المؤهلة من النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي والودائع البنكية قصيرة الأجل وسندات الدين المؤهلة. وقد كانت هذه النسب كما في نهاية السنة كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
نسبة الإقراض إلى الموارد المستقرة	(%٨٠,٨)	(%٨٢,٠)
نسبة الموجودات السائلة المؤهلة	(%١٥,٤)	(%١٥,٣)

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

حُددت آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ بيان المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي دون الأخذ بالاعتبار آجال الاستحقاق السارية وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كما يلي:

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	*من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر* ألف درهم	*من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً* ألف درهم	*الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً* ألف درهم	*١ إلى ٥ سنوات* ألف درهم	*أكثر من ٥ سنوات* ألف درهم	*الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً* ألف درهم	*غير مؤرخ* ألف درهم	*المجموع* ألف درهم
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٨٤٠,٧٦٧	-	٥٠,٠٠٠	١,٨٩٠,٧٦٧	-	-	-	-	١,٨٩٠,٧٦٧
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	٥٢٠,١٧٢	-	-	٥٢٠,١٧٢	-	-	-	-	٥٢٠,١٧٢
قروض وسلفيات (إجمالي)	٣,٥٥١,٦٢٨	٩٤١,٣٤٤	٤٠٣,٢٠١	٤,٨٩٦,١٧٣	٣,٨٣٦,٥٨٦	٥,١٧٠,٠٥٥	٩,٠٠٦,٦٤١	-	١٣,٩٠٢,٨١٤
استثمارات	١٨٣,٧٩٤	٥٥,٨١٢	١٢٩,٣٥٠	٣٦٨,٩٥٦	١,٢٩٤,٤١٨	٢,١٥٩,٩٢٣	٣,٤٥٤,٣٤١	٨٣٧	٣,٨٢٤,١٣٤
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	٥٧٨,٣٥٥	٥٧٨,٣٥٥
موجودات أخرى	٤٩٠,٧٥٢	٧٤,٢٤٦	٤٠,١٣٩	٦٠٥,١٣٧	٣١٥,٩٦٣	١٧,٣٨٨	٣٣٣,٣٥١	-	٩٣٨,٤٨٨
مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات وفوائد معلقة	(١,١٤٣,٧١٣)	-	-	(١,١٤٣,٧١٣)	-	-	-	-	(١,١٤٣,٧١٣)
مجموع الموجودات	٥,٤٤٣,٤٠٠	١,٠٧١,٤٠٢	٦٢٢,٦٩٠	٧,١٣٧,٤٩٢	٥,٤٤٦,٩٦٧	٧,٣٤٧,٣٦٦	١٢,٧٩٤,٣٣٣	٥٧٩,١٩٢	٢٠,٥١١,٠١٧
المطلوبات وأموال المساهمين									
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٠٣١,٤٣٠	٣٠٠,١٢٨	٦٣٦,٢٦٥	١,٩٦٧,٨٢٣	١٨٣,٦٢٥	-	١٨٣,٦٢٥	-	٢,١٥١,٤٤٨
ودائع العملاء	٨,٨١٧,١٤٩	٢,٤٩١,٤٥٥	١,٨٣٤,٣٢٦	١٣,١٤٢,٩٣٠	٨٩٦,٠٢٩	-	٨٩٦,٠٢٩	-	١٤,٠٣٨,٩٥٩
قروض متوسطة الأجل	-	-	٢٧٥,٤٣٨	٢٧٥,٤٣٨	٦٧٩,٤١٢	-	٦٧٩,٤١٢	-	٩٥٤,٨٥٠
مطلوبات أخرى	٦٦٩,٤٠١	٧٣,٣٧٣	٣٤,٨٦٣	٧٧٧,٦٣٧	١٨,٠٤٢	١٢,١٠٢	٣٠,١٤٤	٢٨,٥١٩	٨٣٦,٣٠٠
حقوق الملكية للمساهمين	-	-	-	-	-	-	-	٢,٥٢٩,٤٦٠	٢,٥٢٩,٤٦٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين	١٠,٥١٧,٩٨٠	٢,٨٦٤,٩٥٦	٢,٧٨٠,٨٩٢	١٦,١٦٣,٨٢٨	١,٧٧٧,١٠٨	١٢,١٠٢	١,٧٨٩,٢١٠	٢,٥٥٧,٩٧٩	٢٠,٥١١,٠١٧
صافي عجز السيولة	(٥,٠٧٤,٥٨٠)	(١,٧٩٣,٥٥٤)	(٢,١٥٨,٢٠٢)	(٩,٠٢٦,٣٣٦)	٣,٦٦٩,٨٥٩	٧,٣٣٥,٢٦٤	١١,٠٠٥,١٢٣	(١,٩٧٨,٧٨٧)	-

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

فيما يلي آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	*من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر* ألف درهم	*من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً* ألف درهم	*الإجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً* ألف درهم	*١ إلى ٥ سنوات* ألف درهم	*أكثر من ٥ سنوات* ألف درهم	*الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ أشهر* ألف درهم	*غير مؤرخ* ألف درهم	*المجموع* ألف درهم
الموجودات									
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي									
المركزي	٢,٠١٦,٦٢٨	-	-	٢,٠١٦,٦٢٨	-	-	-	-	٢,٠١٦,٦٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	٤١٣,٥٢٨	-	-	٤١٣,٥٢٨	-	-	-	-	٤١٣,٥٢٨
قروض وسلفيات (إجمالي)	٣,٠٥٥,٦١٥	١,٠٢٥,٢٥٣	٥٢١,٩٨٧	٤,٦٠٢,٨٥٥	٣,٨٠٨,٧١٩	٥,٧٤٦,٩٣٢	٩,٥٥٥,٦٥١	-	١٤,١٥٨,٥٠٦
استثمارات	١٨٣,٦٨٠	-	١٣٠,٧٦٧	٣١٤,٤٤٧	١,١١٥,٩٠٥	١,٩٧٣,٨٨٣	٣,٠٨٩,٧٨٨	٩,٢٠١	٣,٤١٣,٤٣٦
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	-	-	-	٥٨٩,٩٦٠	٥٨٩,٩٦٠
موجودات أخرى	٧٠٣,٦٣٧	٩٤,٢٢١	٣٦,٩٩٢	٨٣٤,٨٥٠	٣٣١,٩٦٠	٩,٩٩١	٣٤١,٩٥١	-	١,١٧٦,٨٠١
مخصص الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات	(١,٠٣٠,١٥٩)	-	-	(١,٠٣٠,١٥٩)	-	-	-	-	(١,٠٣٠,١٥٩)
مجموع الموجودات	٥,٣٤٢,٩٢٩	١,١١٩,٤٧٤	٦٨٩,٧٤٦	٧,١٥٢,١٤٩	٥,٢٥٦,٥٨٤	٧,٧٣٠,٨٠٦	١٢,٩٨٧,٣٩٠	٥٩٩,١٦١	٢٠,٧٣٨,٧٠٠
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين									
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٦٥١,٥٢١	٢٤٩,٧١٦	٩١,٨٠٨	٩٩٣,٠٤٥	٥٥٠,٨٤٥	-	٥٥٠,٨٤٥	-	١,٥٤٣,٨٩٠
ودائع العملاء	١٠,٨٨٩,٤٧٢	٢,٠٨٥,٢٣٣	١,٧٣٦,٠٦٩	١٤,٧١٠,٧٧٤	٣٣٩,١٤٣	-	٣٣٩,١٤٣	-	١٥,٠٤٩,٩١٧
قروض متوسطة الأجل	-	-	٨٤٤,٦٢٩	٨٤٤,٦٢٩	-	-	-	-	٨٤٤,٦٢٩
مطلوبات أخرى	٩٠٢,٨٧٣	٩٥,٦٦٥	٢٦,٠٥٤	١,٠٢٤,٥٩٢	٧١,٨٦٠	١١,٠٦٦	٨٢,٩٢٦	٢٨,١١٦	١,١٣٥,٦٣٤
أموال المساهمين	-	-	-	-	-	-	-	٢,١٦٤,٦٣٠	٢,١٦٤,٦٣٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين	١٢,٤٤٣,٨٦٦	٢,٤٣٠,٦١٤	٢,٦٩٨,٥٦٠	١٧,٥٧٣,٠٤٠	٩٦١,٨٤٨	١١,٠٦٦	٩٧٢,٩١٤	٢,١٩٢,٧٤٦	٢٠,٧٣٨,٧٠٠
صافي عجز السيولة	(٧,١٠٠,٩٣٧)	(١,٣١١,١٤٠)	(٢,٠٠٨,٨١٤)	(١٠,٤٢٠,٨٩١)	٤,٢٩٤,٧٣٦	٧,٧١٩,٧٤٠	١٢,٠١٤,٤٧٦	(١,٥٩٣,٥٨٥)	-

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

تحليل المطلوبات المالية من حيث آجال الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه آجال استحقاق المطلوبات المالية للبنك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. ويتم التعامل مع المبالغ المسددة الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، يتوقع البنك أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد للدفع، ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع.

المطلوبات المالية	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٣٠,١٦٨	١,٠٠٥,٩٥٦	٩٧٥,٢٣١	٢٠٠,٥٣٩	-	٢,٢١١,٨٩٤
ودائع العملاء	٣,٩٣٠,٥٠٧	٧,٠٦١,٧٦٨	٣,٩٠٤,٨١٠	٣٥٥,٧٦٧	-	١٥,٢٥٢,٨٥٢
قروض متوسطة الأجل	-	-	٢٨٧,٠٢٨	٧٢٨,٧٦٥	-	١,٠١٥,٧٩٣
مطلوبات أخرى	١٨٨,٨٦٣	٣٠٠,٣٧٣	٨٠,١٧٠	٧,٠٢١	-	٥٧٦,٤٢٧
مشتقات مالية	-	١٨,٥٦٣	٥٥,٦٨٨	٢٥٩,٧٠٢	١٤٥,٣٤٧	٤٧٩,٣٠٠
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	٤,١٤٩,٥٣٨	٨,٣٨٦,٦٦٠	٥,٣٠٢,٩٢٧	١,٥٥١,٧٩٤	١٤٥,٣٤٧	١٩,٥٣٦,٢٦٦

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٧						
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٤١,٩٤٢	٦١٠,٧٨٦	٣٤٦,٦١٧	٥٦٨,٠٤١	-	١,٥٦٧,٣٨٦
ودائع العملاء	٣,٩٣٠,٥٠٧	٧,٠٦١,٧٦٨	٣,٩٠٤,٨١٠	٣٥٥,٧٦٧	-	١٥,٢٥٢,٨٥٢
قروض متوسطة الأجل	-	-	٨٦٦,٢٢٧	-	-	٨٦٦,٢٢٧
مطلوبات أخرى	١٩٠,٩٥٦	٥٧٥,٤٢٨	٩٢,١٢١	٢٥,٧٠٠	-	٨٨٤,٢٠٥
مشتقات مالية	-	٩,٤١٦	٢٨,٢٤٩	١٤١,٧٥٩	٧٥,١٢٢	٢٥٤,٥٤٦
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	٤,١٦٣,٤٠٥	٨,٢٥٧,٣٩٨	٥,٢٣٨,٠٢٤	١,٠٩١,٢٦٧	٧٥,١٢٢	١٨,٨٢٥,٢١٦

تمثل الأدوات المالية المشتقة الموضحة في الجدول أعلاه إجمالي التدفقات النقدية المخصومة. ومع ذلك، قد تتم تسوية هذه المبالغ بالإجمالي أو بالصافي. ويبين الجدول التالي القيم الدفترية.

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
تدفقات نقدية مستلمة	-	١٨,٨٩٠	٥٥,٩١٦	٢٤٤,٧٤٤	١٣٦,٩٣٦	٤٥٦,٤٨٦
تدفقات نقدية مدفوعة	-	(١٨,٥٦٣)	(٥٥,٦٨٨)	(٢٥٩,٧٠٢)	(١٤٥,٣٤٧)	(٤٧٩,٣٠٠)
الصافي	-	٣٢٧	٢٢٨	(١٤,٩٥٨)	(٨,٤١١)	(٢٢,٨١٤)
مخصومة بالمعدلات المطبقة بين البنوك	-	٣١٨	٢٢١	(١٤,٥٧٠)	(٨,١٨٩)	(٢٢,٢٢٠)

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٧						
تدفقات نقدية مستلمة	-	٦,٤٥٥	٢٠,٩٨٣	١٢٥,٩٥٠	٧٤,٨٤٤	٢٢٨,٢٣٢
تدفقات نقدية مدفوعة	-	(٩,٤١٦)	(٢٨,٢٤٩)	(١٤١,٧٥٩)	(٧٥,١٢٢)	(٢٥٤,٥٤٦)
الصافي	-	(٢,٩٦١)	(٧,٢٦٦)	(١٥,٨٠٩)	(٢٧٨)	(٢٦,٣١٤)
مخصومة بالمعدلات المطبقة بين البنوك	-	(٢,٩١١)	(٧,١٣٣)	(١٥,٤٦٧)	(٢٧٣)	(٢٥,٧٨٤)

يظهر الجدول التالي آجال الاستحقاق التعاقدي للمطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك:

	تحت الطلب ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
مطلوبات طارئة	-	٢,٨٠٠,١٢٤	٨١٣,٩٩٦	٢٢٤,٨٨٠	-	٣,٨٣٩,٠٠٠
التزامات	٢,٥٦٣,٤٠١	-	-	-	-	٢,٥٦٣,٤٠١
المجموع	٢,٥٦٣,٤٠١	٢,٨٠٠,١٢٤	٨١٣,٩٩٦	٢٢٤,٨٨٠	-	٦,٤٠٢,٤٠١
٣١ ديسمبر ٢٠١٧						
مطلوبات طارئة	-	٣,٠٢٠,٦٩٢	٧٨٤,١٩١	٢٣٧,٥٨٢	-	٤,٠٤٢,٤٦٥
التزامات	٢,٤٩٦,٦٤٨	-	-	-	-	٢,٤٩٦,٦٤٨
المجموع	٢,٤٩٦,٦٤٨	٣,٠٢٠,٦٩٢	٧٨٤,١٩١	٢٣٧,٥٨٢	-	٦,٥٣٩,١١٣

لا يتوقع البنك أن يتم سحب كافة المطلوبات الطارئة والالتزامات، وبالتالي يتوقع أن تكون التدفقات النقدية الفعلية أقل من تلك الظاهرة في الجدول أعلاه.

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة ذلك على أساس مستمر من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات لدى البنك.

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. ويتعرض البنك لمخاطر معدلات الفائدة نتيجة لحالات عدم التطابق أو الفروق في قيمة الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يحين أجلها أو يُعاد تسعيرها في فترة معينة. وقد قام مجلس الإدارة بوضع سقوف للفروق في معدلات الفائدة لفترات محددة. وتتم مراقبة المراكز على أساس يومي، كما يتم استخدام استراتيجيات التحوط لإبقاء هذه المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة بصورة رئيسية من خلال مراقبة الفروق في معدلات الفائدة ووضع حدود معتمدة مسبقاً لفئات إعادة التسعير. لجنة الموجودات والمطلوبات هي هيئة مراقبة الالتزام بهذه الحدود، ويتم مساعدتها من قبل قسم الخزينة في أنشطة المراقبة اليومية.

ويلخص الجدول التالي مركز حساسية أسعار الفائدة بنهاية السنة. وفيما يلي ملخص مركز الفروق في أسعار الفائدة لدى البنك للمحافظ غير التجارية:

	أقل من ٣ أشهر	*٣ إلى ١٢ شهراً*	*١ إلى ٥ سنوات*	*أكثر من ٥ سنوات*	*غير حساس للفائدة*	*القيمة الدفترية*
	ألف درهم	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*	*ألف درهم*
٣١ ديسمبر ٢٠١٨						
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٨٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	-	-	٩٩٠,٧٦٧	١,٨٩٠,٧٦٧
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	٤٠٣,٩٧٥	-	-	-	١١٦,١٩٧	٥٢٠,١٧٢
قروض وسلفيات	١٠,١٤٣,٧٦٠	٩٧٩,٠٦٣	١,٢٦٧,٢٠٣	٣٦٩,٠٧٥	-	١٢,٧٥٩,١٠١
استثمارات	١٨٣,٧٩٤	١٨٥,١٦٢	١,٢٩٤,٤١٨	٢,١٥٩,٩٢٦	٨٣٤	٣,٨٢٤,١٣٤
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية	-	-	-	-	٥٧٨,٣٥٥	٥٧٨,٣٥٥
قيد التنفيذ	-	-	-	-	٩٣٨,٤٨٨	٩٣٨,٤٨٨
موجودات أخرى						
مجموع الموجودات	١١,٥٨١,٥٢٩	١,٢١٤,٢٢٥	٢,٥٦١,٦٢١	٢,٥٢٩,٠٠١	٢,٦٢٤,٦٤١	٢٠,٥١١,٠١٧
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين						
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٢١٥,١٩٠	٧٢٢,٤٦٥	١٨٣,٦٢٥	-	٣٠,١٦٨	٢,١٥١,٤٤٨
ودائع العملاء	٥,١٠٨,٨٤٢	٤,٢٤٤,٩٤٠	٨٨٣,٠٦٩	-	٣,٨٠٢,١٠٨	١٤,٠٣٨,٩٥٩
قروض متوسطة الأجل	٩٥٤,٨٥٠	-	-	-	-	٩٥٤,٨٥٠
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	٨٣٦,٣٠٠	٨٣٦,٣٠٠
حقوق الملكية للمساهمين	-	-	-	-	٢,٥٢٩,٤٦٠	٢,٥٢٩,٤٦٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين	٧,٢٧٨,٨٨٢	٤,٩٦٧,٤٠٥	١,٠٦٦,٦٩٤	-	٧,١٩٨,٠٣٦	٢٠,٥١١,٠١٧
ضمن الميزانية العمومية	٤,٣٠٢,٦٤٧	(٣,٧٥٣,١٨٠)	١,٤٩٤,٩٢٧	٢,٥٢٩,٠٠١	(٤,٥٧٣,٣٩٥)	-
خارج الميزانية العمومية	٣,١٥١,١٠٥	-	-	-	١٢,٠٠١,٩٤٧	١٥,١٥٣,٠٥٢
فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكم	٧,٤٥٣,٧٥٢	٣,٧٠٠,٥٧٢	٥,١٩٥,٤٩٩	٧,٧٢٤,٥٠٠	١٥,١٥٣,٠٥٢	-

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير حساس للفائدة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٧						
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٠١٦,٦٢٨	٢,٠١٦,٦٢٨
مبالغ مستحقة من بنوك أخرى	٢١٠,١٧٣	-	-	-	٢٠٣,٣٥٥	٤١٣,٥٢٨
قروض وسلفيات	٨,٠٤٠,١٧٨	١,٣٩٦,٢٢٤	٢,٦٨٣,٧٩٥	١,٠٠٨,١٥٠	-	١٣,١٢٨,٣٤٧
استثمارات	٢٢٠,٤٠٣	١٣٠,٧٦٧	١,٢٣٧,٧٩٤	١,٨١٥,٢٧٣	٩,١٩٩	٣,٤١٣,٤٣٦
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات وأعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	-	-	٥٨٩,٩٦٠	٥٨٩,٩٦٠
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,١٧٦,٨٠١	١,١٧٦,٨٠١
مجموع الموجودات	٩,٤٧٠,٧٥٤	١,٥٢٦,٩٩١	٣,٩٢١,٥٨٩	٢,٨٢٣,٤٢٣	٢,٩٩٥,٩٤٣	٢٠,٧٣٨,٧٠٠
المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين						
مبالغ مستحقة إلى البنوك	١,٣٥١,٣٨٤	١٥٠,٥٦٤	-	-	٤١,٩٤٢	١,٥٤٣,٨٩٠
ودائع العملاء	٧,١٣٤,٠١١	٣,٧٥١,٨٦٨	٣٣٢,٤٧٧	-	٣,٨٣١,٥٦١	١٥,٠٤٩,٩١٧
قروض متوسطة الأجل	٨٤٤,٦٢٩	-	-	-	-	٨٤٤,٦٢٩
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	١,١٣٥,٦٣٤	١,١٣٥,٦٣٤
حقوق الملكية للمساهمين	-	-	-	-	٢,١٦٤,٦٣٠	٢,١٦٤,٦٣٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية للمساهمين	٩,٣٣٠,٠٢٤	٣,٩٠٢,٤٣٢	٣٣٢,٤٧٧	-	٧,١٧٣,٧٦٧	٢٠,٧٣٨,٧٠٠
ضمن الميزانية العمومية	١٤٠,٧٣٠	(٢,٣٧٥,٤٤١)	٣,٥٨٩,١١٢	٢,٨٢٣,٤٢٣	(٤,١٧٧,٨٢٤)	-
خارج الميزانية العمومية	١,٩٩٥,٧٤٥	-	-	-	١٨,٥٣١,٩٣١	٢٠,٥٢٧,٦٧٦
فرق حساسية أسعار الفائدة المتراكم	٢,١٣٦,٤٧٥	(٢٣٨,٩٦٦)	٣,٣٥٠,١٤٦	٦,١٧٣,٥٦٩	٢٠,٥٢٧,٦٧٦	-

يوضح الجدول التالي مدى الحساسية للتغيرات المعقولة المحتملة في أسعار الفائدة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى على بيان الدخل للبنك.

إن حساسية بيان الدخل تتمثل في أثر التغيرات المفترضة في أسعار الفوائد على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة، بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة المحتفظ بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بما في ذلك تأثير أدوات التحوط.

	٢٠١٨		٢٠١٧	
	التغير في نقاط الأساس	حساسية صافي إيرادات الفوائد ألف درهم	التغير في نقاط الأساس	حساسية صافي إيرادات الفوائد ألف درهم
الزيادة في المعدل	+٢٥	٢٥,٣٤١	+٢٥	٢٢,٦٣٣
الانخفاض في المعدل	-٢٥	(٢٥,٣٤١)	-٢٥	(٢٢,٦٣٣)

تتعلق حساسية معدلات الفائدة المبينة أعلاه بشكل رئيسي بالدولار الامريكي حيث أن البنك لا يخضع لصافي تعرض جوهري للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة والمقومة بعملات أخرى.

ويتعرض البنك أيضاً إلى مخاطر القيمة العادلة الناشئة من محفظة السندات بمعدلات ثابتة غير المحوطة. ويؤدي التغير في القيمة العادلة لهذه السندات بنسبة +/-٥٪ إلى تغير إيجابي/سلبي في احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية بقيمة ٢,٩٠٠,٠٠٠ درهم (٢٠١٧: ٢,٧٠٠,٠٠٠ درهم).

٢٧ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حدد البنك سقوفا على المراكز من حيث العملة. وتتم مراقبة المراكز يوميا ويتم استخدام استراتيجيات التحوط لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة.

بما أن سعر صرف الدرهم الإماراتي ومعظم عملات دول مجلس التعاون الخليجي مربوطة حالياً بالدولار الأمريكي، فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تمثل مخاطر كبيرة للعملة.

تشير الجداول أدناه إلى العملات التي يواجه البنك تعرضاً كبيراً لمخاطرها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على موجوداته ومطلوباته النقدية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل أثر حركة سعر العملة المحتمل بشكل معقول مقابل الدرهم الإماراتي، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة على بيان الدخل (بسبب القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات النقدية الحساسة للتغير في سعر العملة) وحقوق الملكية. يعكس المبلغ السلبي في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيان الدخل بينما يعكس المبلغ الإيجابي صافي الزيادة المحتملة.

	٢٠١٨		٢٠١٧	
العملة	التغير في سعر العملة السعر بالنسبة المئوية	التأثير على الربح ألف درهم	التغير في سعر العملة السعر بالنسبة المئوية	التأثير على الربح ألف درهم
يورو	+١٠	(٦)	+١٠	٥٦
جنيه إسترليني	+١٠	١	+١٠	٩

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً لسمعة البنك أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا يتوقع البنك القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد يستطيع البنك إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تثقيف الموظفين وتقييمهم، بما في ذلك استعمال التدقيق الداخلي.

٢٨ تحليل القطاعات

لأغراض تقديم التقارير إلى المسؤولين الرئيسيين عن اتخاذ القرارات التشغيلية، تم تنظيم أنشطة البنك في أربعة قطاعات:

الخدمات المصرفية للشركات - يتولى بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من الشركات والمؤسسات التجارية.

الخدمات المصرفية للأفراد- يتولى بشكل رئيسي إدارة ودائع العملاء الأفراد، وتقديم قروض للمستهلكين، وتسهيلات السحب على المكشوف، وتسهيلات بطاقات الائتمان، وتسهيلات تحويل الاموال، إضافة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية.

الخزينة - يتولى بشكل رئيسي تقديم خدمات الأسواق المالية والتجارة والخزينة، بالإضافة إلى إدارة عمليات التمويل الخاصة بالبنك (بما في ذلك الإشراف على عمليات شركة الصدارة للاستثمار).

أخرى- يشمل محافظ الإقراض غير الأساسية للشركات الصغيرة والمتوسطة والقروض الشخصية لمشاريع من يعملون لحسابهم الخاص.

تجري المعاملات ما بين القطاعات وفقاً للمعدلات الحالية في السوق على أساس تجاري بحت. وتخصم / تضاف الفوائد في قطاعات الأعمال على أساس نسبة إجمالية تُقارب التكلفة الهامشية للأموال.

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

	الخدمات المصرفية للشركات ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد ألف درهم	الخزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
صافي إيرادات الفوائد	٢٩٥,٩٤٨	٩٩,٥٣٠	٧٥,١٢٦	١٧,٦٢٣	٤٨٨,٢٢٧
إيرادات تشغيلية أخرى	١٠٣,٥٠٥	١٨,٥٧٦	٣٤,٠٢١	٣,١٤٢	١٥٩,٢٤٤
مصاريف تشغيلية	(١٦٤,٣٩٩)	(٧٧,٣٧٧)	(٥٥,٧٣٥)	(٣٠,٨٣٨)	(٣٢٨,٣٤٩)
صافي خسائر انخفاض القيمة	(٢١٩,٢٦٧)	(٣٠,١٢٨)	(٤,٧٣٦)	١٢,٢٣٦	(٢٤١,٨٩٥)
ربح السنة	١٥,٧٨٧	١٠,٦٠١	٤٨,٦٧٦	٢,١٦٣	٧٧,٢٢٧
النفقات الرأسمالية - الممتلكات والمعدات	١١,٩٨٦	٧,٤١٠	١,٩٦١	٤٣٦	٢١,٧٩٣
٣١ ديسمبر ٢٠١٨ موجودات القطاع	١٠,٩٨٩,٢٤١	٣,٠٩٦,٢٣١	٦,٣١٨,٧٠٩	١٠٦,٨٣٦	٢٠,٥١١,٠١٧
مطلوبات القطاع	١١,٥٤٠,٨٦٥	٣,١٥٦,٦٥٧	٣,١٧٠,٤٤٠	١١٣,٥٩٥	١٧,٩٨١,٥٥٧

٢٨ تحليل القطاعات (تابع)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

	الخدمات المصرفية للشركات ألف درهم	الخدمات المصرفية للأفراد ألف درهم	الخزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
صافي إيرادات الفوائد	٢٧١,٢٢٦	١١٣,٢٦٧	٥٧,٣١١	٤٧,٦٣٧	٤٨٩,٤٤١
إيرادات تشغيلية أخرى	١٣٠,٦٩٥	٢٦,٢٩٣	٢٩,٣٢٥	١,٣٣٤	١٨٧,٦٤٧
مصاريف تشغيلية	(١٧٣,٧٨٧)	(١١١,٥٥٦)	(٤٦,٦٦٢)	(٣٨,٤٦٣)	(٣٧٠,٤٦٨)
صافي خسائر انخفاض القيمة	(٣١,٨٦٠)	(٩٤,٧٨٠)	-	(١٦٢,٦٣٧)	(٢٨٩,٢٧٧)
ربح / (خسارة) السنة	١٩٦,٢٧٤	(٦٦,٧٧٦)	٣٩,٩٧٤	(١٥٢,١٢٩)	١٧,٣٤٣
النفقات الرأسمالية - الممتلكات والمعدات	٢٦,١٠٤	١٦,١٣٧	٤,٢٧٢	٩٤٩	٤٧,٤٦٢
٣١ ديسمبر ٢٠١٧					
موجودات القطاع	١١,٢٦٧,٩٣٣	٣,٢٥٩,٤٢٥	٥,٩٥٤,٣٥٣	٢٥٦,٩٨٩	٢٠,٧٣٨,٧٠٠
مطلوبات القطاع	١٢,٤٢٣,٠٢٩	٣,٤٨٣,٥٢٩	٢,٤٧٧,٤٦٧	١٩٠,٠٤٥	١٨,٥٧٤,٠٧٠

يعمل البنك في منطقة جغرافية واحدة فقط وهي الشرق الأوسط. وعليه، لم يتم تقديم تحاليل جغرافية للإيرادات التشغيلية وصافي الأرباح وصافي الموجودات.

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث - أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات جديرة بالملاحظة في السوق.

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة

يعرض الجدول التالي تحليل الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة بحسب تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية				
أدوات مالية مشتقة				
مقايضات أسعار الفائدة	-	٢١,١٥٢	-	٢١,١٥٢
عقود آجلة	-	٦٢,٤٦٩	-	٦٢,٤٦٩
مقايضة العملات	-	١٥	-	١٥
	-	٨٣,٦٣٦	-	٨٣,٦٣٦
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة				
استثمارات مدرجة				
سندات دين حكومية	١٨٣,٧٩٤	-	-	١٨٣,٧٩٤
سندات دين أخرى	٧,١٧٥	-	-	٧,١٧٥
حقوق ملكية	-	-	-	-
استثمارات غير مدرجة				
حقوق ملكية	-	-	-	-
	١٩٠,٩٦٩	-	-	١٩٠,٩٦٩
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
استثمارات مدرجة				
سندات دين حكومية	١,٥٦٩,٦٧٠	-	-	١,٥٦٩,٦٧٠
سندات دين أخرى	٢,٠١٥,٢٣٢	-	-	٢,٠١٥,٢٣٢
حقوق ملكية	٢٩١	-	-	٢٩١
استثمارات غير مدرجة				
حقوق ملكية	-	-	٥٤٣	٥٤٣
	٣,٥٨٥,١٩٣	-	٥٤٣	٣,٥٨٥,٧٣٦
المطلوبات المالية				
أدوات مالية مشتقة				
مقايضات أسعار الفائدة	-	١٨,٥٩٢	-	١٨,٥٩٢
عقود آجلة	-	٤٥,٤٩٦	-	٤٥,٤٩٦
خيارات العملات	-	-	-	-
	-	٦٤,٠٨٨	-	٦٤,٠٨٨

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
استثمارات متاحة للبيع				
مدرجة				
سندات دين حكومية	١,٣١٤,٧٩٩	-	-	١,٣١٤,٧٩٩
سندات دين أخرى	١,٨٧٤,٤٥٠	-	-	١,٨٧٤,٤٥٠
حقوق ملكية	٨,٨٢٤	-	-	٨,٨٢٤
غير مدرجة				
حقوق ملكية	-	-	٣٧٧	٣٧٧
المجموع	٣,١٩٨,٠٧٣	-	٣٧٧	٣,١٩٨,٤٥٠
استثمارات محتفظ بها للمتاجرة				
مدرجة				
سندات دين أخرى	١٩٦,٤٩٧	-	-	١٩٦,٤٩٧
موجودات مشتقة				
عقود آجلة	-	١٠٠,١٤٩	-	١٠٠,١٤٩
مقايضات أسعار الفائدة	-	١٠,٥٦٢	-	١٠,٥٦٢
مقايضة العملات	-	٤٩	-	٤٩
المجموع	-	١١٠,٧٦٠	-	١١٠,٧٦٠
مجموع الموجودات المالية	٣,٣٩٤,٥٧٠	١١٠,٧٦٠	٣٧٧	٣,٥٠٥,٧٠٧
مطلوبات مشتقة				
عقود آجلة	-	٧٤,١٦٨	-	٧٤,١٦٨
مقايضات أسعار الفائدة	-	١٤,٧٦٥	-	١٤,٧٦٥
خيارات العملات	-	١٥	-	١٥
مجموع المطلوبات المالية	-	٨٨,٩٤٨	-	٨٨,٩٤٨

مبين أدناه طرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات المدرجة بالقيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم، ويشمل ذلك الافتراضات المقدرة من قبل البنك التي يمكن أن يستخدمها أي مشارك في السوق عند تقييم الأدوات.

١-٢٩ المشتقات

تتكون منتجات المشتقات المقاسة باستخدام أسلوب تقييم إلى جانب المعطيات الملحوظة في السوق بشكل رئيسي من عقود مقايضة أسعار الفائدة وعقود خيارات العملات وعقود الصرف الأجنبي الآجلة. وتتضمن أكثر أساليب التقييم استخداماً نماذج الأسعار الآجلة والمقايضة باستخدام حسابات القيمة. تتضمن النماذج معطيات مختلفة من بينها الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة وعقود الصرف الأجنبي الفورية والآجلة ومنحنيات أسعار الفائدة.

٢-٢٩ استثمارات مالية

تتكون الاستثمارات المالية المقيمة باستخدام أسلوب التقييم أو نماذج الأسعار بشكل رئيسي من أسهم غير مدرجة. يتم تقييم هذه الموجودات باستخدام نماذج تتضمن أحياناً بيانات السوق القابلة للملاحظة فقط وفي أوقات أخرى تستخدم البيانات الملحوظة وغير الملحوظة. المدخلات غير القابلة للملاحظة للنماذج تتضمن الافتراضات المتعلقة بالأداء المالي المستقبلي للشركة المستثمر فيها ومخاطرها والافتراضات الاقتصادية بشأن قطاع الأعمال والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها الشركة المستثمر فيها.

٢٩ القيم العادلة للأدوات المالية (تابع)

الأدوات والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة (تابع)

٣-٢٩ الحركة في الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة ضمن المستوى الثالث

استثمر البنك خلال السنة في أسهم شركة غير مدرجة بقيمة ٣٠١،٠٠٠ درهم مصنفة في المستوى الثالث. ولم يكن هنالك حركات أخرى بين مستويات الأدوات المالية خلال السنة (٢٠١٧: لا شيء).

٤-٢٩ الأرباح أو الخسائر للأدوات المالية من المستوى الثالث المدرجة في الربح أو الخسارة للسنة:

لم يتم إدراج أرباح أو خسائر للأدوات المالية من المستوى الثالث في الربح أو الخسارة للسنة (٢٠١٧: لا شيء درهم).

٥-٢٩ التأثير على القيمة العادلة للأدوات المالية من المستوى الثالث التي تم قياسها بالقيمة العادلة للتغيرات في الافتراضات الرئيسية

إن التأثير على القيمة العادلة للأدوات من المستوى الثالث باستخدام افتراضات بديلة محتملة بشكل معقول حسب فئة الأداة ضئيل.

٦-٢٩ الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة

تشتمل القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة على النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من بنوك أخرى والقروض والسلفيات والموجودات الأخرى (باستثناء الموجودات المشتقة) والمبالغ المستحقة للبنوك وودائع العملاء والمطلوبات الأخرى (باستثناء المطلوبات المشتقة) التي يتم تصنيفها ضمن المستوى الثاني على أساس المعطيات الجديرة بالملاحظة في السوق. إن القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة لا تختلف جوهرياً عن قيمها الدفترية.

يوضح التالي المنهجية والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة لتلك الأدوات المالية التي لم يتم تسجيلها بالقيمة العادلة للبيانات المالية:

١-٦-٢٩ الموجودات التي تقارب قيمتها العادلة قيمتها الدفترية

فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات الاستحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فمن المفترض أن قيمها الدفترية تقارب قيمها العادلة. يتم كذلك تطبيق هذا الافتراض على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها تواريخ استحقاق محددة.

٢-٦-٢٩ أدوات مالية ذات أسعار ثابتة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية ذات الأسعار الثابتة والمدرجة بالتكلفة المطفأة من خلال مقارنة أسعار الفائدة السوقية المطبقة عند الاعتراف المبدئي بها مع أسعار السوق الحالية للأدوات المالية المشابهة. تستند القيمة العادلة المقدرة للودائع المحملة بفائدة ثابتة على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الفائدة السائدة في أسواق المال للديون التي تحمل نفس الائتمان ونفس فترة الاستحقاق. بالنسبة للأدوات الأخرى ذات الأسعار المتغيرة، يتم تعديلها لتعكس التغير في هوامش الائتمان المطلوبة منذ الاعتراف المبدئي بالأداة.

٣٠ كفاية رأس المال

يدير البنك بشكل فعال هيكل رأس المال لتغطية المخاطر المتأصلة في العمل. وتتم مراقبة كفاية رأس مال البنك باستخدام، من بين مقاييس أخرى، القواعد والنسب الموضوعة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ("قواعد / نسب بازل") والتي يتبناها مصرف الإمارات العربية المتحدة في الإشراف على البنك.

١-٣٠ إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات الرأسمالية المفروضة من جهات خارجية ومحافظة البنك على تصنيف ائتماني قوي ومعدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعمال البنك وزيادة حصص المساهمين.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على قاعدة رأس المال أو تعديلها، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٣٠ كفاية رأس المال (تابع)

٣٠-١ إدارة رأس المال (تابع)

فيما يلي حسابات نسبة المخاطر للموجودات، وفقاً لإرشادات كفاية رأس المال طبقاً لاتفاقية بازل ٢ الموضوعة للقطاع المصرفي العالمي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
التعرضات المرجحة بالمخاطر	**ألف درهم**	**ألف درهم**
مخاطر الائتمان	١٥,٧٨٤,٤٧٥	١٦,٠٤٥,٢٣٤
مخاطر السوق	٧٧,٣٢٣	٣٥,٧٩٦
مخاطر التشغيل	١,٤١٦,٣٠٥	١,٧٥٩,٤١٣
مجموع التعرضات المرجحة بالمخاطر	١٧,٢٧٨,١٠٣	١٧,٨٤٠,٤٤٣

الشريحة الأولى والشريحة الثانية من رأس المال		
الشريحة الأولى من رأس المال	٢,٥٢٨,٨٦٧	٢,١٤١,٧٤٥
الشريحة الثانية من رأس المال	١٩٧,٣٠٦	٢١١,٢١١
قاعدة رأس المال	٢,٧٢٦,١٧٣	٢,٣٥٢,٩٥٦

٣٠-٢ نسبة رأس المال:

مجموع رأس المال النظامي كنسبة من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	%١٥,٨	%١٥,٨
مجموع الشريحة الأولى من رأس المال النظامي كنسبة من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	%١٤,٦	%١٢,٠

يتكون رأس المال النظامي بصفة أساسية من الشريحة الأولى من رأس المال، وتشمل رأس المال، وعلاوة الإصدار، والأرباح المحتجزة التي تتضمن أرباح السنة الحالية، وتحويل العملات الأجنبية، ناقصاً توزيعات الأرباح المستحقة. يتم إجراء تعديلات على النتائج والاحتياطيات المبنية على المعايير الدولية للتقارير المالية على النحو الذي نص عليه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. العنصر الآخر من عناصر رأس المال التنظيمي هو الشريحة الثانية لرأس المال التي تشمل المخصصات العامة والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة.

التزم البنك بكافة المتطلبات الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

٣١ مساهمات اجتماعية

بلغت المساهمات الاجتماعية خلال السنة ٤٥٠,٥٠٠ درهم (٢٠١٧: لا شيء).